مجلة البلقاء
للبحوث والدراسات

مجلة علمية
محكمة
متخصصة, تصدر
عن جامعة عمان
الأهلية

المجلد ٢٣
العدد ١
٢٠٢٠

ص ١٠٥

قَضايا الحَذْفِ وَدِلالَتُهُ في شِعْرِ أَبي العلاءِ المَعَرِّيِّ

Issues of Ellipsis and its Implications in the Poetry of Abu Alaa Ma'ari

الملخص

يَدْرُسُ البَحْثُ أهمَّ قَضايا الحذفِ اللُّغَويَّةِ اللَّافِتَةِ في شِعْرِ المعرِّيِّ, ويَدْرُسُ مواقِفَ عُلَماءِ اللُّغةِ والنَّحْوِ مِنْ مواضِعِ الحَذْفِ التي تمَّ رَصْدُها في شِعْرِهِ, كَمَا يَرْصُدُ مَواضِعَ الحَذْفِ الَّتِي شَمَلَتْ كُلَّ أَقْسَامِ الكَلامِ العَرَبِيِّ اسْمًا, وَفِعْلًا, وَحَرْفًا. وَيَهْدِفُ البَحْثُ إِلَى دِرَاسَةِ بَعْضِ مَواضِعِ الحَذْفِ دِرَاسَةً دِلَالِيَّةً تُنْبِئُ عَنِ الغَرَضِ المَعْنَوِيِّ الَّذِي فَرَضَ حَذْفَ جُزْءٍ مِنَ اللَّفْظِ؛ لِيَكُونَ الحَذْفُ اللُّغَوِيُّ مُعادِلًا مَوْضُوعِيًّا للقَصْدِ الدَّلالِيِّ الَّذِي اخْتَلَجَتْهُ نَفْسُ الشَّاعِرِ.

وَقَدِ اعتَمَدَ البَاحِثُ المَنْهَجَ الإِحْصائِيَّ الوَصْفِيَّ التَّحلِيلِيَّ؛ بِرَصْدِ مَواضِعِ الحَذْفِ اللَّافِتَةِ فِي دِيوانِ سِقْطِ الزَّنْدِ, ثُمَّ وَصْفِ مَوْضِعِ الحَذْفِ, وَسَوْقِ آراءِ عُلَماءِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ فِيها وَفِي مَثِيلاتِهَا فِي لُغَةِ العَرَبِ, ثُمَّ تَحْلُصَ البَحْثُ إِلَى تَحْلِيلِ بَعْضِ مَواطِنِ الحَذْفِ اللُّغَوِيِّ تَحْلِيلًا دِلالِيًّا.

وَلَقَدْ أَظْهَرَ البَحْثُ انْتِشَارَ الحَذْفِ بِشَكْلٍ لافِتٍ فِي كُلِّ أَقْسَامِ الكَلامِ فِي شِعْرِ المَعَرِّيِّ, كَما رَصَدَ البَحْثُ بَعْضَ مَواطِنِ الحَذْفِ اللُّغَوِيِّ اللَّافِتَةِ فِي أُسْلوبِهَا أَوْ فِي نُدْرَتِهَا فِي الكَلامِ العَرَبِيِّ؛ مَا دَلَّ عَلَى سَعَةِ اطِّلاعِ المَعَرِّيِّ فِي اللُّغَةِ والأَدَبِ, وعَلَى تَفَرُّدِهِ فِي بِناءِ النَّصِّ الشِّعْرِيِّ. كَما أَظْهَرَ البَحْثُ شِدَّةَ ارْتِبَاطِ التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيِّ عِنْدَ المَعَرِّيِّ بِالمَضَامِينِ الشِّعْرِيَّةِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا شِعْرَهُ, ظَهَرَ هَذَا فِي التَّناسُبِ العَجِيبِ بَيْنَ الحَذْفِ اللُّغَوِيِّ وَالمَضْمونِ الدِّلالِيِّ فِي سِيَاقِ الحَذْفِ.

وَلَقَدْ شَكَّلَ الحَذْفُ بِخَصائِصِهِ اللغوِيَّةِ وانزِياحاتِهِ الدِّلاليَّةِ رَكيزَةً أساسيَّةً مِنْ رَكائِزِ فَهْمِ البِناءِ الشِّعْرِيِّ لأبي العَلاءِ المَعَرِّيِّ؛ كَيْفَ لا؟ وهوَ الَّذي يُشَكِّلُ شُعورُهُ بالفَقْدِ والعُزلَةِ الملمَحَ الأساسَ في نَظرتِهِ للحياةِ والوجودِ, فالبَحْثُ في الحَذْفِ في شِعْرِ المَعَرِّيِّ يُخْلِصُ القارِئَ بالضَّرورَةِ إلى فَهمٍ أَوسَعَ وَأَشْمَلَ لِفَلسَفَةِ الفقدِ في فِكرِ المَعَرِّيِّ.

الكلمات المفتاحية:

الحَذْفُ, اللُّغَةُ, الدِّلالَةُ, الفَقْدُ, النَّقْصُ, الفَلْسَفَةُ.

الدكتور: مأمون مباركة
DR.Mamon Mobarakeh
أستاذ مساعد - جامعة النجاح
mamon.mobarakeh@najah.edu

تاريخ الاستلام: ٢٢-٣-٢٠١٩

تاريخ القبول: ٣٠-٦-٢٠١٩

مجلــة البلقــاء
للبحـوث والدراسـات

Abstract

The study examines the most important issues of linguistic deletion in the poetry of Al-Maari, and examines the positions of linguists and grammar from the places of deletion that have been observed in his poetry, and also monitor the deletion sites that included all sections of Arabic speech noun and verb and character. The study aims to study some of the deletions of a semantic study that indicates the moral purpose of imposing the deletion of a part of the word; to be a linguistic deletion objectively equivalent to the semantic intent evoked by the poet SOUL.

The researcher adopted Statistics Descriptive Analysis method; he monitored the conspicuous deletions in Seqt al-Zand book, then described the location of the deletion, and the market of the opinions of the linguists and the grammar and the similarities in the language of the Arabs.

The research has shown the prevalence of the deletion in all parts of speech in the poetry of Al-Maari. The research also identified some of the significant linguistic deletions in its style or its scarcity in Arabic speech. This indicates the extent to which Al-Ma'ri is acquainted with language and literature and his uniqueness in constructing poetic text. The study also showed the strong correlation between the linguistic structure of the Maari and the poetic content on which Al-Ma'ri built his poetry. This was shown in the remarkable proportion between linguistic deletion and semantic content in the context of deletion.

The deletion with its linguistic characteristics and its semantic changes was a fundamental pillar of the understanding of the poetic construction of Abu Ala 'al-Maari; Which is the sense of loss and isolation is the cornerstone of his view of life and existence, the search for the deletion in the poetry of Al-Maari necessarily saves the reader to a broader and more comprehensive understanding of the philosophy of loss in the mind of Maari.

Keywords:

deletion, language, significance, loss, deficiency, philosophy.

مقدمة:

الشَّاعِرُ المَعَرِّيّ:

لَيْسَ المَقَامُ فِي هَذَا البَحثِ مَقَامَ التَّفْصِيلِ فِي تَرْجَمَةِ الشَّاعِرِ الَّذِي طَبَّقَتْ شُهْرَتُهُ الآفاقَ، وَذَاعَ سِيطُهُ فِي أَنْحاءِ الدُّنْيَا، وَيَكْفِي – مِنْ بُلْغَةِ الاسْتِشْهادِ- أَنْ نَقْتَبِسَ ما أَوْرَدَهُ ابْنُ الأَنْبَارِيّ فِي تَرْجَمَةِ المَعَرِّيّ بِأَنَّهُ:" أَبُو العَلاءِ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّنوخِيُّ، المَعْرُوفُ بِالمَعَرِّيّ، فَإِنَّهُ كانَ غَزِيرَ الفَضْلِ، وافِرَ الأَدَبِ، عَالِمًا بِاللُّغَةِ، حَسَنَ الشِّعْرِ، جَزْلَ الكَلامِ، وَكانَ ضَرِيرًا أَعْمَى، وَلَمْ يَكُنْ أَكْمَهَ كَما تَوَهَّمَهُ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَصَنَّفَ تَصانِيفَ كَثِيرَةً، وَأَشْعارًا جَمَّةً.." (ابن الأنباري، ١٩٨٥م، ص٢٥٧).

وَلَقَدْ شَكَّلَ عَمَى أَبِي العَلاءِ رَكِيزَةً مِحْوَرِيَّةً فِي التَّكْوِينِ النَّفْسِيّ وَالفِكْرِيّ لِلمَعَرِّيّ، كَمَا كانَ هَذَا العَمَى – مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِ الشَّاعِرِ- دافِعًا مُهِمًّا لِوَضْعِ تَصَوُّرٍ أَكْثَرَ شُمولًا لِفَهْمِ الحَيَاةِ عَلَى حَقِيقَتِهَا دُونَ الانْخِدَاعِ بِزِيفِ بَهْرَجِهَا، هَذَا التَّصَوُّرُ الَّذِي جَعَلَ المَعَرِّيّ أَعْمَقَ فِي نَظْرَتِهِ لِلإِنْسانِ والإِنْسَانِيَّةِ مِنْ بَاقِي البَشَرِ، يَقُولُ فِي عَمَاهُ الَّذِي جَعَلَهُ بَصِيرًا فِي حَقِيقَةِ النَّفْسِ البَشَرِيَّةِ، وَكُنْهِ الحَيَاةِ:

أَبَا الْعَلَاءِ بْنَ سُلَيْمَانَا إِنَّ الْعَمَى أَوْلَاكَ إِحْسَانَا
لَوْ كُنْتَ فِي الْعَالَمِ مِمَّنْ يَرَى لَمْ يَرَ إِنْسَانُكَ إِنْسَانَا

(السِّلَفِي، ١٩٩٣م، ص٢٣٤)

أَمَّا عَنْ عَمِيقِ فَلسَفَتِهِ؛ فَقَدْ بَلَغَ فِيهَا مَبْلَغًا عَظِيمًا، مَرَدُّهُ إِلَى سَعَةِ ثَقَافَتِهِ، وَإِلَى حَوَادِثِ الدَّهْرِ الَّتِي بَرَتْهُ بِقَواطِعِهَا، وَأَثْخَنَتْهُ بِطَعَناتِهَا النُّجْلَاءِ، سَواءٌ عَلَى المُسْتَوَى الشَّخْصِيّ، أَمْ عَلَى المُسْتَوى الاجتِمَاعِيّ المُحِيطِ بِهِ، أَمْ عَلَى مُسْتَوَى الحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ المُضْطَرِبَةِ فِي عَصْرِهِ؛ فَكَانَ هَذَا مَدْعَاةً لِأَنْ يَنْطِقَ الشَّاعِرُ بِلِسَانِهِ آلَةِ النُّطْقِ، حِينَ نَطَقَتْ حَوادِثُ الزَّمَنِ بِلا لِسَانٍ، يَقُولُ:

فَمَا لِيَ لَا أَقُولُ وَلِيْ لِسَانٌ وَقَدْ نَطَقَ الزَّمَانُ بِلَا لِسَانِ

(المعري، ١٩٢٤م، ج٢، ص٣٨٩)

وَالحَقُّ أَنَّ أَبَا العَلاءِ – عَلَى كُرْهِهِ للشُّهْرَةِ- قَدْ حَازَ مَكانَةً سَامِقَةً تَضَعُهُ فِي مَصافِّ كِبارِ الفَلاسِفةِ والعُلَماءِ والشُّعَراءِ عَلَى مَرِّ العُصورِ، سَواءٌ فِي حَياتِهِ الَّتِي زَهِدَ فِيها أَيَّما زُهْدٍ، أَمْ فِي مَمَاتِهِ الَّذِي كَانَ يَطْلُبُهُ صَبَاحَ مَساءَ، وَسَواءٌ أَذَكَرَهُ النَّاسُ رَاضِينَ عَنْهُ، أَمْ ذَكَرُوهُ شَانِئِينَ لَهُ وَلِفِكْرِهِ. (يُنْظَرُ: حسين، ١٩٦٥م، المقدمة ز)

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ دِراسَةَ الظَّواهِرِ اللُّغَوِيَّةِ والتَّرْكِيبِيَّةِ عِنْدَ هَذَا الشَّاعِرِ العَالِمِ النَّاقِدِ اللُّغَوِيّ يَجِبُ أَنْ تُولَى عِنَايَةً مَخْصُوصَةً؛ تَكْشِفُ عَنْ المَدْلُولَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، والدِّلَالاتِ المَقْصِدِيَّةِ الَّتِي دَفَعَتْ وَعْيَ الشَّاعِرِ، وَلا وَعْيَهُ إِلَى تَكْوِينِ عِبَارَاتِهِ، وَلَعَلَّ ظَاهِرَةَ الحَذْفِ فِي شِعْرِ المَعَرِّيّ مِنَ الظَّواهِرِ الَّتِي لَمْ تُولَ العِنايَةَ الكَافِيَةَ عِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ؛ ذَالِكَ مِنَ اتِّجاهَيْنِ:

أَوَّلًا: أَنَّ هُناكَ كَثِيرًا مِنْ قَضَايا الحَذْفِ اللُّغَوِيّ اللَّافِتَةِ فِي شِعْرِ المَعَرِّيّ.

ثَانِيًا: أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مَواضِعِ الحَذْفِ تَكْشِفُ عَنْ مَكنوناتٍ دِلَالِيَّةٍ تَعْكِسَ مَضَامِينَ خَفِيَّةً فِي فِكْرِ المَعَرِّيّ، وفِي فَلْسَفَتِهِ وَنَظْرَتِهِ لِلحياةِ.

الحَذْفُ لُغَةً:

يَتَمَحْوَرُ مَعنى الحَذْفِ لُغَوِيًّا حَوْل القَطْعِ والإِسْقاطِ والطَّرْحِ، وكُلُّها تُشيرُ إِلى نُقْصانِ جُزْءٍ منَ الشَّيْءِ؛ يَقولُ الجَوْهَرِيُّ في مَعْنى (حَذَفَ):"حَذْفُ الشَّيْءِ: إِسْقاطُه. يُقالُ: حَذَفْتُ من شَعْري وَمِنْ ذَنَبِ الدابَة، أَيْ: أَخَذْتُ" (الجوهري، ١٩٨٧م، ج٤، ص١٣٤١)، وَجَاءَ فِي اللِّسانِ: "حذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُه حَذْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِه، والحَجَّامُ يَحْذِفُ الشَّعْرَ...والحُذافةُ: ما حُذِفَ من شَيْءٍ قَطْرِحَ" (ابن منظور، ١٤١٤ه، ج٩، ص٣٩).

الحذفُ اصطِلاحًا:

يُعَرِّفُ الزَّرْكَشِيُّ الحَذْفَ في اصْطِلاحِ اللغويِّينَ بِقَولِهِ: إِنَّ الحَذْفَ" إِسْقَاطُ جُزْءِ الْكَلَامِ أَوْ كُلِّهِ لِدَلِيلٍ"؛ فَحَذْفُ الحَذْفِ وشَرْطُهُ عندَ اللغويِّينَ أَنْ يُتْرَكَ دَليلٌ بَيِّنٌ يُشيرُ إِلى وقوعِ الحَذْفِ في الكَلامِ، وهذا الدَّليلُ إِمَّا أن يكونَ دَليلًا لَفْظِيًّا؛ بِأَنْ يَدُلَّ اللَّفْظُ المُثْبَتُ عَلى اللفظِ المحذوفِ، أَوْ أَنْ يكونَ دَليلًا حاليًّا معنويًّا يُجَلِّيهِ سِياقُ الكَلامِ ومَضمونُ المعنى. (يُنظر: ابن جني، ١٩٥٢م، ج٢، ص٣٧١).

وَقَدْ عُنِيَ اللُّغَوِيُّونَ والبَلاغِيُّونَ بالأَثَرِ البَلاغيِّ والدِّلالِيِّ للحذْفِ أَيَّما عِنايَةٍ، وبَسَطوا في ذَلكَ الحَديثَ مُفَصَّلًا في كتبِ اللغة والنَّحوِ والبَلاغةِ، وَفي ذَلك يَقولُ الجُرجانيُّ:" هوَ بابٌ دقيقُ المَسْلكِ، لَطيفُ المَأخذِ، عَجيبُ الأَمْرِ، شَبيهٌ بالسِّحْرِ؛ فإِنَّكَ ترى بهِ تَرْكَ الذِكْرِ، أَفْصَحَ مِنَ الذِّكْرِ، والصَّمْتَ عَنِ الإِفادةِ، أَزْيَدَ للإِفادةِ، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إِذا لمْ تَنْطِقْ، وأَتَمَّ ما تكونُ بياناً إِذا لم تُبِنْ"(الجرجاني، ١٩٩٢م، ص١٤٦)؛ وَلِذَلِكَ عَمَدَ البَاحِثُ إِلَى البَحْثِ فِي قَضَايَا الحَذْفِ فِي شِعْرِ المَعَرِّيّ؛ لِمَا لِشِعْرِ المَعَرِّيّ مِنَ الأَهَمِّيَّةِ وَالدُّيُوعِ فِي خَرِيطَةِ الأَدَبِ العَرَبِيّ، بِسَبَبِ مَا تَمَتَّعَ بِهِ المَعَرِّيُّ مِنْ خَصَائِصَ وَمُقَوِّمَاتٍ فِكْرِيَّةٍ وَأُسْلُوبِيَّةٍ وَفَلْسَفِيَّةٍ؛ جَعَلَتْ مِنْهُ وَاحِدًا مِنْ أَهَمِّ شُعَرَاءِ العَرَبِيَّةِ، وَسَيَكْشِفُ الحَدِيثُ عَنْ قَضَايَا الحَذْفِ فِي شِعْرِهِ عَنْ مَكْنُونَاتٍ قَصْدِيَّةٍ خَفِيَّةٍ تَعْكِسُ كَثِيرًا مِمَّا كَانَ يَعْتَمِلُ فِي نَفْسِ الشَّاعِرِ.

ولَقَدْ بَسَطَ اللغويون البَحثَ في الحَذْفِ وَأَرْكانِهِ وأَقْسامِهِ، وَمِنْ أَهَمِّ الدِّرَاسَاتِ فِي هَذَا الإِطَارِ:

١. ظَاهِرَةُ الحَذْفِ فِي الدَّرْسِ اللُّغَوِيّ، لِطَاهِرِ سُلَيْمَانَ حَمُّودَةَ – فِي جَامِعَةِ الإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَبَسَطَ فِيهَا الحَدِيثَ عَنْ ظَاهِرَةِ الحَذْفِ وَأَقْسَامِهِ، وَمَفْهُومِهِ فِي الدَّرْسَيْنِ اللُّغَوِيَّيْنِ القَدِيمِ والحَدِيثِ.
٢. الحَذْفُ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ، دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ بَلَاغِيَّةٌ، وَهِيَ رِسَالَةٌ لِنَيْلِ دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ لِلطَّالِبِ عَاشُورِ العَبْدِيّ، فِي جَامِعَةِ مُحَمَّدٍ بُوضِيَافَ، فِي الجَزَائِرِ، وَقَدْ خَصَّصَهَا البَاحِثُ لِلحَدِيثِ عَنْ أَقْسَامِ الحَذْفِ وَمَوَاضِعِهِ فِي سُورَةِ البَقَرَةِ.
٣. الحَذْفُ فِي شِعْرِ العَبَّاسِ بْنِ الأَحْنَفِ، وَهِيَ رِسَالَةٌ لِنَيْلِ دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ فِي جَامِعَةِ الخَلِيلِ، لِلطَّالِبِ جِهَادٍ العَمْلَةِ.

غَيْرَ أَنَّ أَحَدًا مِنَ البَاحِثِينَ لَمْ يُسَلِّطِ الضَّوْءَ عَلَى قَضَايَا الحَذْفِ وَدِلَالَتِهِ فِي شِعْرِ أَبِي العَلَاءِ المَعَرِّيّ بِشَكْلٍ شُمُولِيٍّ مُتَكَامِلٍ، وَهَذَا مَا يَسْعَى البَاحِثُ لِإِنْجَازِهِ فِي هَذَا البَحْثِ، ولَنْ يَسْتَغْرِقَ الباحِثُ في الدَّرسِ النَّظريّ، بل سَيَلِجُ إليهِ مِنْ خِلالِ التطبيقِ على مواضِعِ الحذفِ وقضاياهُ اللافتةِ في شِعْرِ المَعرِّيّ في المبحثِ

الأوَّلِ، ثمَّ سَيعمَدُ الباحِثُ في المبحَثِ الثاني إلى تِبْيانِ الأثرِ الدِّلاليِّ والبَلاغِيِّ لِبَعْضِ مواضِعِ الحَذفِ في شِعْرِ المعريِّ، منْ خِلالِ رَبْطِها بالمعنى السِّياقِيِّ للتركيبِ المحذوفِ منهُ.

المبحث الأول: قضايا الحذفِ ومواضعُهُ في شعرِ المعرِّي:

تنوَّعتْ مواضِعُ الحذفِ وأقسامُهُ وقضاياهُ في شِعرِ المَعَرِّيِّ، أيَّما تَنَوُّعٍ، وشَمَلَت كُلَّ أقسامِ الكَلامِ العربيِّ وأَجزائِهِ، بَدْءًا مِنَ الحَرَكَةِ، ومُرورًا بالحَرفِ المُجَرَّدِ مِنَ المَعنى، ووصولًا إلى الكَلِمَةِ بأقسامِها: اسْمًا، وفِعْلًا، وحَرْفَ مَعْنًى، وانتِهاءً بالتَّركيبِ جُمْلَةً اسميَّةً كانَ أم فِعليَّةً، أم شِبْهَ جُمْلَةٍ؛ وبِذا يَكون المَعَرِّيُّ قدِ استَعمَلَ كُلَّ مواضِعِ الحذفِ التي تشتملُ عَليها العربيَّةُ، والَّتي نَصَّ عليها ابن جِنِّيٍّ في قولِهِ:" قدْ حَذَفَتِ العربُ الجملةَ، والمفردَ، والحرفَ، والحركةَ. وليسَ شيءٌ منْ ذلكَ إلّا عنْ دليلٍ عليهِ، وإلا كانَ فيهِ ضربٌ مِنْ تكليفِ عِلْمِ الغَيْبِ في مَعْرِفَتِهِ" (ابن جني، ١٩٥٢م، ج٢، ص٣٦٠).

وَفيما يَأْتِي بَسْطٌ لأَهَمِّ قَضايا الحَذْفِ وموضوعاتِهِ في شِعْرِ المَعَرِّيِّ:

أوَّلًا: حَذْفُ الحَرَكَةِ:

وردَ حَذْفُ الحَرَكَةِ في شِعْرِ المَعَرِّيِّ في غَيْرِ مَوْضِعٍ، وتنوَّعَ بينَ حذفِ الحركةِ عنِ الحُروفِ الدَّاخليَّةِ، وَحَذْفِ حَرَكَةِ الإعْرابِ، ومِنْ هَذهِ المَواضِعِ:

١. حَذْفُ حَرَكةِ الحروفِ قبلَ حَرْفِ الإعرابِ جَوازًا للتَّخفيفِ، ومنه قولُ المعرِّيِّ:

سَما نَحْوَهُ مَلْكُ الرِّياحِ بِجُنْدِهِ فَمَزَّقَهُ دونَ الإرادَةِ والوُدِّ

(المعري، ١٩٨٧م، ص٣٩٠)

فَسَكَّنَ اللامَ في (مَلْكُ) وأصلُها (مَلِكُ)، والمَلْكُ مُخَفَّفُ من (مَلِك) على ما وجَّهَهُ ابنُ منظورٍ في اللسانِ؛ قالَ: "ومَلْكٌ ومَلِكٌ، مثالُ فَخْذٍ وفَخِذٍ؛ كأنَّ المَلْكَ مخففٌ مِنْ مَلِكٍ، والمَلِكُ مقصورٌ منْ مالكٍ أوْ مَلِيك"(ابن منظور، ١٤١٤م، ج١٠،ص٤٩٢). وقد نبَّهَ سيبويهِ في الكتابِ إلى هذا الحذفِ بتسكينِ المتحرِّكِ المرفوعِ أوِ المجرورِ في ضرورةِ الشعرِ، يقولُ في ذلكَ:" وقد يجوزُ أنْ يُسَكِّنُوا الحرفَ المرفوعَ والمجرورَ في الشعرِ، شبَّهوا ذلكَ بكسرةِ فخِذٍ؛ حيثُ حذفوا فقالوا: فَخْذٌ، وَيضَمَّةِ عَضُدٍ؛ حيثُ حَذَفُوا فَقالوا: عَضْدٌ؛ لأنَّ الرَّفعةَ ضمةٌ، والجرةَ كسْرةٌ، قالَ الشاعرُ:

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِما وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ"

(سيبويه، ١٩٨٢م، ج٤، ص٢٠٣)

وَمِنْ هذا النَّوْعِ حَذفُ ضمَّةِ الهاء في الضميرِ (هُوَ)، ثمَّ تسكينُ الهاءِ في قوله:

وَمُمْتَحِنٍ لِقاءَكَ وَهْوَ مَوْتٌ وَهَلْ يُنْبِي عَنِ المَوْتِ امْتِحانُ

(المعري، ١٩٨٧م، ص١٨٦)

وَمِنْ هَذا كذلكَ حَذْفُ كسرةِ الهاءِ في الضميرِ (هِيَ)، ثمَّ تَسْكينُ الهاءِ، ومنه قَولُ المعرِّيِّ:

سَتَرْجِعُ عَنْكَ وَهْيَ أَعَزُّ إِبْلٍ إِذا إِبِلٌ أَضَرَّ بِهَا امْتِحانُ

(المعري، ١٩٨٧م، ص١٦٣)

وقَدْ أشارَ عُلماءُ اللغة إلى أنَّ الأَصْلَ في الهاءِ الضَّمَّةُ معَ (هُوَ) والكَسْرَةُ مَعَ (هِيَ)، وأنَّهُ يقَعُ حَذْفُ الحركةِ عنِ الهاءِ فيهِما وتَسكينُها إذا سَبَقَهُما حَرْفًا العَطفِ الواوُ والفاءُ، أوْ إذا سَبَقَتْهُما لامُ الابتِداءِ، أوْ همزةُ الاستفهامِ، أو كافُ الجرِّ، وَوَجْهُ هذا الحذفِ أنَّ (هُوَ) و(هِيَ) إذا سُبِقَتا بِما تَقَدَّم مِنَ الحروفِ شُبِّهَتا بالكَلِماتِ الثُّلاثيَّةِ مَكْسورةِ الوَسَطِ أوْ مضمومتِهِ، التي حُرِّكَتْ حروفُها جَميعًا، مثل: (مَلْكُ/ مَلِك) في قول المعرِّيِّ السابقِ: (سَما نَحْوَهُ مَلْكُ الرِّياحِ)، تلكَ الكلماتُ التي تتحرَّكُ حروفُها الثلاثةُ تتوسَّطُهُما ضمَّةٌ أو كَسْرَةٌ، ما يُحْدِثُ ثِقَلًا في النُّطْقِ يُجيزُ حَذفَ حركةِ الحرفِ الأوسَطِ وتسكينَهُ تخفيفًا.

وهذا ما قَرَّرَهُ سِيبَوَيْهِ بِقَوْلِهِ:" واعلمْ أنَّ كلَّ شيْءٍ كانَ أولَ الكلمةِ وكانَ مُتَحَرِّكًا سِوى أَلِفِ الوَصلِ؛ فإنَّهُ إذا كانَ قبلَهُ كَلامٌ لمْ يُحذفْ ولمْ يَتَغيرْ، إلَّا ما كانَ مِنْ هُوَ وهِيَ؛ فإنَّ الهاءَ تُسَكَّنُ إذا كانَ قَبْلَها واوٌ أَوْ فاءٌ أَوْ لامٌ، وذلكَ قولُك: وَهُوَ ذاهبٌ، ولَهُوَ خيرٌ منْكَ، فَهُوَ قائمٌ. وكذلكَ هِيَ، لمَّا كُثُرَتا فِي الكلامِ وكانتْ هذهِ الحروفُ لا يُلْفَظُ بها إلَّا معَ ما بعدَها صارتْ بمنزلةِ ما هُوَ مِنْ نَفْسِ الحرفِ، فَأَسْكَنوا كما قالوا في فخِذٍ: فخْذٌ، ورَضِيَ، وفي حَذِرٍ: حَذْرٌ، وسَرُوَ: سَرْوٌ؛ فَعلوا ذلكَ حَيْثُ كثُرتْ في كَلامِهِمْ، وَصارتْ تُسْتعملُ كَثيرًا، فَأُسْكِنَتْ في هذهِ الحروفِ استِخْفافاً. وكثيرٌ منَ العربِ يَدَعونَ الهاءَ في هذهِ الحروفِ على حالِها" (سيبويه، ١٩٨٢م، ج٤، ص١٥١).

٢. حَذفُ الفَتحةِ في النَّصبِ على الواوِ أوِ الياءِ في ضرورةِ الشِّعْرِ:

الحَرَكَةُ الإعرابيَّةُ: الأَثَرُ الواقِعُ على آخِرِ الكلمةِ تبعًا لِموقِعِها الإعرابيِّ، وَهِيَ قائِمَةٌ على أساسِ المَعنى الذي تضطَلِعُ بِهِ اللفظةُ في التركيب، وقد أشارَ ابنُ يَعيشَ إلى ذلك بِتَعريفِهِ الإعرابَ على أنَّهُ:" الإبانةُ عنِ المعانِي باختلافِ أواخِرِ الكَلِمِ؛ لِتَعاقُبِ العَوامِلِ فِي أَوَّلِها. ألا ترى أنَّكَ لوْ قُلْتَ: "ضَرَبَ زيدُ عمرٌو"، بالسكونِ مِنْ غيرِ إعرابٍ، لمْ يُعْلَمِ الفاعلُ مِنَ المفعولِ؟ ولوِ اقتُصِرَ في البيانِ على حِفْظِ المَرْتَبَةِ، فيُعْلَمَ الفاعلُ بتقدُّمِه، والمفعولُ بتأخُّرِه، لضاقَ المذهبُ، ولمْ يُوجَدْ مِنَ الاتِّساعِ بالتقديمِ والتأخيرِ ما يُوجَدُ بوجودِ الإعْرابِ" (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ج١،ص١٩٦)؛ وعَلَيْهِ فَلِلْإعرابِ أَهَمِّيَّةٌ بالِغَةٌ في توجيهِ المَعنَى، وفي الإفصاحِ عَنْ مُرادِ المُتَكَلِّمِ.

وَيَحْدُثُ أنْ تُحْذَفَ الفَتْحَةُ عنِ الواوِ أوِ الياءِ في النَّصبِ في آخِرِ الأسماءِ والأفعالِ ضرورةً في الشِّعْرِ، وأمثِلَةُ هذا الحَذْفِ كَثيرةٌ في لُغَةِ العَرَبِ وَفي شِعرِهِم، وَتُسَكَّنُ الياءُ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ تَشبيهًا لَها بالأَلِفِ التي لا تَلحَقُها الحَرَكاتُ، وَتُسَكَّنُ الواوُ كَذلِكَ في موضِعِ النَّصْبِ تَشبيهًا لَها بالياءِ على ما عَلَّلَهُ ابن جنِّيٍّ في خَصائِصِهِ، يقولُ في هذا:" وقدْ كَثُرَ إسكانُ الياءِ في موضعِ النصبِ كقولِهِ:

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلّا أَثافِيْهَا

وهُوَ كثِيرٌ جدًّا، وشُبِّهتِ الواوُ في ذلكَ بالياءِ كما شُبِّهتِ الياءُ بالألفِ، قال الأخطلُ:

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُوْ بِبَعْضِ حَدِيثِها نَزَلْنَ وَأَنْزَلْنَ القَطِينَ المُوَلَّدا

وَقالَ الآخَرُ:

فَما سَوَّدَتْني عامِرٌ عَنْ وَراثَةٍ أَبَى اللّهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلا أَبِ"

(ابن جني، ١٩٥٢م، ج٢، ص٣٤١-٣٤٢)

وقَدْ وَرَدَ هذا النوعُ من الحذفِ في شِعْرِ المعرِّيِّ في الواوِ والياءِ، ومن أمثلةِ وقوعِهِ في الواوِ قولُهُ:

شَجا رَكْبًا وَأَفْراسًا وَإِبْلًا وَزادَ فَكادَ أَنْ يَشْجُوْ الرِّحالَا

(المعري، ١٩٨٧م، ص٧٩)

وكانَ الأصلُ أن يَقولَ (يَشْجُوَ) على النَّصبِ بِأَنْ، غيرَ أنَّهُ حَذَفَ الفتحة فَسَكَّنَ؛ لِإقامَةِ الوَزْنِ الشِّعْرِيِّ. ومِن أَمْثلةِ حَذفِ الفَتحةِ في النصبِ مَعَ الياءِ قَولُ المَعَرِّيِّ:

إِذا جَلَّى لَيالِيْ الشَّهْرِ سَيْرٌ عَلَيْكَ أَخَذْتَ أَسْبَغَها جِدادا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٧٧٤)

وقَدْ وَجَّهَ التبريزيُّ هذا الحذْفَ بِقَوْلِهِ:"وَلَيالِيْ الشَّهْرِ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، إلَّا أَنَّهُ سَكَّنَ الياءَ لِلضَّرورَةِ"، وقد نَقَلَ ابن الشجريِّ في أماليهِ عنِ المُبرِّدِ قَولَهُ فِي هَذا النَّوعِ مِنَ الضرورةِ أَنَّهُ" مِنْ أَحْسَنِ الضَّروراتِ؛ لِأَنَّهُمْ أَلْحَقوا حالةً بِحالَتَيْنِ؛ يَعنِي أَنَّهُمْ جَعَلوا المَنْصوبَ كالمَجرورِ والمَرْفوعِ [في الأَسْماءِ]" (ابن الشجري، ١٩٩١م، ج١، ص١٥٧)

ثانيًا: حَذْفُ الحَرْفِ:

وقَدْ وقَعَ حَذفُ الحرفِ في شِعْرِ المعرِّيِّ بِشَكْلٍ لافِتٍ يَسْتَرْعي الانتباه إلى الأغراضِ الدِّلاليَّةِ لِدواعي هذا الحذْفِ في بَعْضِ المواضِعِ، وقد تَنَوَّعَ هذا الحذفُ بينَ حَذفِ حَرْفِ بِناءِ الكلمةِ، وَحُروفِ المَعاني، ومِنْ مواضِعِ حَذفِ الحروفِ في شِعْرِ المَعَرِّيِّ:

١. **حَذْفُ الهَمْزَةِ: ومِنْهُ:**

أ_ حذفُ الهمزةِ من الفعلِ (لِيَهْنِئُكَ): وقد وردَ هذا الاستعمالُ في شِعرِ المَعَرِّيِّ في قولِهِ:

لِيَهْنِكَ فِي المَكارِمِ والمَعالِي كَمالٌ عَلَّمَ القَمَرَ الكَمالا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ١٠٩)

وردَ في مَعَاجِمِ اللُّغَةِ أنَّ الفِعْلَ الثُّلاثيَّ المهموزَ اللَّامِ (هَنَأَ) ومضارِعُهُ (يَهْنَأُ ويَهْنِئُ) يأتي مجزومًا بلامِ الأمرِ بصيغَتينِ: بالهمز (لِيَهْنِئْكَ)، وبإبْدالِ الهمزةِ ياءً للتَّخفيفِ (لِيَهْنِيكَ)، وَقَدْ عَدَّ الأزهريُّ الاستِعْمالَ (لِيَهْنِكَ) بكسرِ النونِ وحذْفِ الياءِ كلامَ العامَّةِ، وأوردَ أنَّهُ لَمْ يَرِدْ في كَلامِ العربِ، جاءَ في تَهذيبِ اللغةِ:" العربُ تَقولُ لِيَهْنِئْكَ الفارسُ، بجَزْمِ الْهمزَةِ، ولِيَهْنِيكَ الفارسُ بياءٍ سَاكِنةٍ، وَلَا يجوز لِيَهْنِكَ، كَمَا تَقول الْعَامَّة" (الأزهري، ٢٠٠١م، ج٦، ص٢٢٨) وَعَلَيْهِ يَكونُ استِعمالُ (لِيَهْنِكَ) ضَرورَةً في الشِّعْرِ العربي، وَقَدْ مَرَّ هذا التركيبُ في ثلاثِ مَراحِلَ مِنَ الاستِعمالِ اللُّغَويِّ:

١. لِيَهْنِئْكَ: وهُوَ الأصلُ في الاستِعمالِ.
٢. ثُمَّ أُبْدِلَتِ الهَمزةُ ياءً لِثِقَلِها بانْكِسارِ ما قَبْلَها؛ فأصبحَ التركيبُ (لَيَهْنيكَ).

٣. ثُمَّ حُذِفَتِ الياءُ حَمْلًا على المَجزومِ المُعتَلِّ الآخِرِ بالياءِ.

ب_ حَذْفُ الهَمزَةِ وإبْدالُها أَلِفًا أو ياءً: وهذا واقِعٌ في الشِّعْرِ العرَبِيِّ في الضَّرورَةِ وفي غَيْرِ الضَّرورَةِ، واللافِتُ أنَّ هذا النوعَ مِنَ الحَذْفِ كثيرٌ في شعرِ المَعَرِّيِّ، وتراوَحَ بينَ ما وقع منهُ ضَرورَةً لِإقامةِ الوزنِ الشعريِّ، وما جاءَ منهُ جوازًا للتخفيفِ، وَقَدْ وَرَدَ هذا الحذفُ والإبْدالُ فِي قَوْلِ المَعَرِّيِّ:

فَأَنْتَ أَجَلُّ مِنْ عِيدٍ تُهَنَّا بِعَوْدَتِهِ فَهُنِّيتَ الجَلالا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ١١٢)

فَحَذَفَ الهمزةَ في (تُهَنَّا) والأصلُ (تُهَنَّأُ)؛ ضَرورَةً لِإقامَةِ الوزنِ الشِّعريِّ؛ إِذْ بالهمزِ يَنْكَسِرُ وَزْنُ الوافِرِ، كما حَذَفَ الهَمْزَةَ لِلتَّخْفيفِ في (فَهُنِّيتَ) والأَصلُ (فَهُنِّئْتَ). ومنه كَذلكَ في شعرِهِ:

كَأَنِّي حَيْثُ يَنْشَا الدَّجْنُ تَحْتِي فَما أَنا لا أَظُلُّ وَلا أُجادُ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٢٨٥)

أرادَ (يَنْشَأُ) فقلبَ الهمزةَ أَلِفًا ضرورةً لِإقامةِ الوزنِ الشعريِّ.

ج_ حَذْفُ الهَمزَةِ ونَقْلُ حَرَكَتِها إلى ما قَبْلَها ضَرورَةً لِإقامَةِ الوزنِ الشِّعْرِيِّ:

ويتمثَّلُ هذا النوعُ مِنَ الحَذْفِ في حَذْفِ الهَمْزَةِ، ونَقْلِ حَرَكَتِها إلى السَّاكِنِ قَبْلَها ضَرورَةً؛ لاعتبارِ إقامةِ الوَزْنِ الشِّعْريِّ، وبَحَثَ العلماءُ ذلكَ في بابِ تَخْفيفِ الهَمْزَةِ إنْ كانَتْ مُتَحَرِّكةً وما قَبْلَها حَرْفٌ صَحيحٌ، أوْ معتلٌّ غيرُ مَمْدودٍ، وفي هذا يَقولُ الزَّمَخْشَرِيُّ:" وإنْ كانَ حرفًا صحيحًا أوْ واوًا أوْ ياءً أصليَّتَيْنِ أوْ مَزيدتيْنِ لمعنًى أُلقيَتْ عليهِ حركتُها وحُذِفَتْ كَقولِكَ: مَسَلَةٌ، والخِبْ، ومَنْ بُوكَ؟ ومَنِ بْلُكَ؟ وجَيَلٌ، وحَوبة، وأَبُو يُوب، وذُو مُرِهِم، واتبعي مُرَهُ، ... وقدِ التُزِمَ ذلكَ في بابِ أرى، وترى، ويرى، ومنهم من يقول: المَراةُ، والكماةُ، فيقلبها ألفاً وليس بمطرد، وقد رآه الكوفيون مطرداً"(الزمخشري، ١٩٩٣م، ص٤٨٩). وأمثِلَةُ ذلكَ كثيرةٌ منتشرةٌ في أشعارِ العربِ وأرجازِهِمْ، ومنها قولُ المَعَرِّيِّ:

لَوَ انَّ بَياضَ عَيْنِ المَرْءِ ضُبْحٌ هُنالِكَ ما أَضاءَ بِهِ السَّوادُ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٣١٥)

إذْ إنَّ في تَحْقيقِ الهَمْزَةِ في (أَنَّ بَياضَ) كسرًا لِموسيقا الشِّعْرِ مِنَ البحرِ الوافِرِ، وفي تَخْفيفِها ثُمَّ نَقْلِ حَرَكَتِها إلى الواوِ الساكنةِ غيرِ الممدودةِ قبلها إقامةٌ للوزنِ الشعريِّ لا يستقيمُ إلَّا بِها؛ وعليهِ فَإنَّ الضرورةَ حتَّمتْ وُرودَ موضِعِ النقلِ هذا، وهذا النوعُ مِنَ الحذفِ كثيرٌ الورودِ في شِعْرِ المعرِّيِّ، ومنْ هذا القبيلِ قولُهُ:

لَا تَسَلْ عَنْ عِداكَ أَيْنَ اسْتَقَرُّوا لَحِقَ القَوْمُ بِاللَّطيفِ الخَبيرِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٢٣٤)

فالفعل (تَسَلْ) أَصْلُهُ (تَسْأَلْ) بسكون السين والهَمْزِ، ثمَّ حُذِفَ الهمزُ ونُقِلَتْ فَتْحَتُهُ إلى السِّينِ قَبْلَهُ ضَرورةً لِإقامةِ وزنِ البَحْرِ الطَّويلِ، وإلى مثلِ هذا النوعِ مِنَ الحذفِ أشارَ البغداديُّ في مَعْرِضِ توجيهِ قولِ النَّابغةِ الذبيانيِّ:

أَمِنَ آلِ مَيَّةَ رائِحٌ أَو مُغْتَدِ عَجْلانَ، ذا زادٍ وغيْرَ مُزَوَّدِ

(البغدادي، ١٩٩٧م، ج٢، ص١٣٣)

إذِ الأَصْلُ أنَّ النُّونَ ساكنةٌ في (مِنْ) وَأَنَّ الهمزةَ مفتوحةٌ في (آلِ)، غيرَ أنَّ الوزنَ الشعريَّ ينكسرُ بتحقيقِ الهمزةِ وتسكينِ النُّونِ قَبْلَها؛ فسَهَّلَها الشاعِرُ بِحذفِها، ونَقَلَ حركتَها (الفتحِ) إلى النونِ الساكنةِ قبلَها، وفي هذا يقولُ البغداديُّ:" قولُه: (أَمِنَ آلِ مَيَّةَ) يُخاطبُ نفسَهُ كالمُسْتَثْبِتِ، والنُّونُ منْ (أمن) متحركةٌ بفتحةِ همزةِ (آل) الملقاةِ عليها لتُحذَفَ تخفيفاً"(البغدادي، ١٩٩٧م، ج٧، ص٢٠٤)

وقدْ لفتَ ابنُ جِنِّيٍّ إلى هذا النوعِ منَ النَّقلِ، وأشارَ إلى مواطنِ وقوعِهِ في الكلمةِ؛ يقولُ في ذلكَ:" فإنَّ المتحركَ حَشْوًا ليسَ كالمتحركِ أوَّلاً، أَوَلا تَرى إلى صِحَّةِ جَوازِ تَخفيفِ الهَمْزةِ حَشْوًا، وامْتِناعِ جَوازِ تَخْفيفِها أوَّلاً؟"(ابن جني، ١٩٥٢م، ج١، ص٥٧)

٢. **حَذْفُ الأَلِفِ:** وهذا مِنْ عَجيبِ مواطِنِ الحَذفِ في شِعرِ المَعَرِّيِّ، ومِنَ الأَمارات على مِقْدارِ السَّعَةِ الذي تنمازُ بِهِ العربيَّةُ وتنفرَّدُ؛ إِذْ إنَّ حَذْفَ الأَلِفِ قَليلٌ في الشعرِ؛ لِخِفَّتِها، كما أشارَ ابنُ جِنِّيٍّ تعقيبًا على حَذفِ الواوِ والياء تخفيفًا بِقولِهِ:"وهذا في المفتوحِ قَليلٌ؛ لِخِفَّةِ الأَلِفِ" (ابن جني، ١٩٥٢م، ج٣، ص١٣٤)، وقد وَقَعَ حَذْفُ الأَلِفِ في موضِعٍ حُذِفَ فيهِ حَرْفٌ وَحَرَكَةٌ في آنٍ مَعًا في قول المعرِّيِّ:

إِذا أَنْتَ أَعْطَيْتَ السَّعادَةَ لَمْ تُبَلْ وَإِنْ نَظَرَتْ شَزْرًا إِلَيْكَ القبائِلُ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٥٤٨)

وهُنا وقَعَ الحَذْفُ في كَلِمَةِ (تُبَلْ) على النَّحْوِ الآتي:

أ_ الأَصْلُ في (تُبَلْ) هو (تُبالِ) مَجْزُومٌ بِحَذْفِ العِلَّةِ.
ب_ ثُمَّ حُذِفَتِ الأَلِفُ؛ فأصبَحَت (تُبَلِ).
ج_ ثمَّ حُذِفَتِ الكسرةُ عنِ اللامِ فَسَكِّنَتْ فأصبحتْ (تُبَلْ).

وَحَذْفُ الأَلِفِ هُنا جاءَ لِعِلَّةِ كَثْرَةِ الاسْتِعمالِ في كَلامِ العَرَبِ؛ أيْ أنَّ الأمرَ لا يَتَعلَّقُ هنا بالضرورةِ الشِّعريَّةِ بقدرِ ما يتعلَّقُ باستِعمالِ مَا دَرَجَتْ عليهِ العربُ في لُغَتِها من حذفٍ حاصِلٍ من نَمَطِ الاستِعمالِ المُتَرَتِّبِ على الكَثرةِ، وقد أشارَ الجوهريُّ في صِحاحِهِ إلى عِلَّةِ الحَذْفِ هنا بقولِهِ:" وإذا قالوا: لمْ أُبَلْ حَذَفُوا تَخفيفًا، لِكَثْرةِ الاسْتِعْمالِ، كما حَذَفُوا اليَاءَ مِنْ قولِهِمْ: لا أَدْرِ" (الجوهري، ١٩٨٧م، ج٦، ص٢٢٨٥)

٣. **حَذْفُ الحَرْفِ لِتخْفيفِ التَّضْعيفِ في غيرِ القوافي:** وَقَعَ هذا عِنْدَ المَعَرِّيِّ في التركيبِ (وَلا سِيَّما)؛ فَوَرَدَ عِنْدَهُ بِحَذْفِ التَّشْديدِ (وَلا سِيَمَا) في قَوْلِهِ:

وَلِلْماءِ الفَضِيلَةُ كُلَّ حِينٍ وَلا سِيَمَا إِذا اشْتَدَّ الأُوارُ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٨١٤)

وَقَدْ أَشارَ ابْنُ عُصفورٍ في ضرائِرِ الشِّعْرِ إلى تَخْفيفِ التَّشْديدِ في غَيْرِ قَوافي الشِّعْرِ؛ أَيْ في حَشْوِ البَيْتِ، ولَفَتَ إلى أَنَّهُ قليلُ الاستِعمالِ، يقولُ في هذا:"وَقَدْ يُخَفَّفونَ المُشَدَّدَ فِي غَيْرِ القَوافي، إلَّا أَنَّ ذلكَ قَليلٌ، ومنه قولُ ابْنِ رَواحَةَ الأنصاريِّ:

فَسِرْنا إِلَيْهِمْ كَافَّةً فِي رِحالِهِمْ جَميعًا عَلَيْنا البَيْضُ لَا يَتَخَشَّعُ

(ابن عصفور، ١٩٨٠م، ص١٧٥)

وَقَدْ لَفَتَ النُّحاةُ إلى وُرودِ (لا سِيَّما) مخففةً، وأوردوا على ذلكَ شاهدًا نحويًّا منتَشِرًا في كتبِ النحو، وذلكَ قولُ الشاعرِ:

فِهْ بِالْعُقُودِ وبِالأَيْمانِ لَا سِيَمَا عَقْدٌ وَفَاءُ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ القُرَبِ

(ابن هشام، ١٩٨٥م، ص١٨٦)

وَأَصْلُ (سِيَّ) مِنَ السِّينِ وَالواوِ وَاليَاءِ: (سِوْيَ)؛ فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً للثِّقَلِ الحاصِلِ مِنْ تجاوُرِ الواوِ واليَاءِ، واختَلَفَ النُّحاةُ في الحَرْفِ المَحْذوفِ بِتَخْفيفِ التَّشْديدِ؛ فقال ابن جنِّيٍّ: إنَّ المَحْذوفَ في (لا سِيَما) بالتخفيفِ لامُ الكلمةِ (الياء)، وفُتِحَتِ الياءُ الأولى المنقلبةُ عَنْ واوٍ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الياءِ الثانِيَةِ بَعْدَ حَذْفِها. وخالَفَهُ في ذلك أبو حيَّانَ، ورأى أنَّ المحذوفَ عَينُ الكلمةِ؛ أَيِ الياءُ الأولى المنقلبةُ عنْ واوٍ، ورأى أنَّهُ لو كانَ المحذوفُ الياءَ الثانيةَ لَوَجَبَ أَنْ تَعودَ الياءُ الأُولى إلى أَصْلِها واوًا؛ لِانْتِفاءِ عِلَّةِ قَلْبِها بِحَذْفِ الياءِ الثَّانِيَةِ، ولَوْلا ذَلِكَ لَقيلَ: لا سِوَما (يُنْظَر: الأندلسي، ٢٠٠٩م، ج٨، ص٣٧٠)

ومِمَّا وَرَدَ في شِعْرِ المَعَرِّيِّ مِنْ تخفيفِ المُشَدَّدِ جَوازًا، حَذْفُ التَّشديدِ في الحَرْفِ (رُبَّ) لِتُصْبِحَ (رَبْ) في قَوْلِ أَبِي العَلاءِ:

أُرْضِي وَأُنْصِفُ إِلَّا أَنَّني رُبَمَا أَرْبَيْتُ غَيْرَ مُجيزٍ خَرْقَ إِجْماعِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٧٥٤)

وهذا الحَذفُ مِمَّا يُجيزُهُ الاستعمالُ اللغويُّ العربيُّ، ويقع في الشِّعْرِ والنَّثْرِ على السَّواءِ، وقد وَرَدَ في القرآنِ الكريمِ فِي قولِهِ – تعالى-:{رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} (الحجر: ٢)، بَلْ إنَّ في رُبَّ في اللغةِ العربيةِ أربَعَ لُغاتٍ: (رُبَّ) مَضْمومَةَ الراءِ مَفْتُوحَةَ الباءِ المشددةِ، و(رُبَ) مضمومةَ الرَّاءِ مَفْتُوحَةَ الباءِ المخففةِ، و(رَبَّ) مفتوحةَ الراءِ مفتوحةَ الباءِ المُشَدَّدَةِ ، و(رَبَ) مَفتوحةَ الرَّاءِ مَفْتُوحَةَ البَاءِ المخفَّفةِ (يُنظر: ابن الأنباري، ١٩٦١م، ج١، ص٢٨٦)

٤. **حَذْفُ حَرْفِ العِلَّةِ في الاسمِ المَنْقوصِ في النَّصْبِ، وَحَقُّهُ الإِثْباتُ:** فالاسْمُ المَنقوصُ تُحْذَفُ ياؤُهُ في حالَتَي الرَّفعِ والجَرِّ؛ إذا لَم يَكُنْ مُضافًا أَوْ مُعَرَّفًا بِأَل، أمَّا في حالةِ النَّصْبِ فَتَثْبُتُ يَاؤُهُ لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ، غَيْرَ أَنَّ المَعَرِّيَّ اسْتَعْمَلَ الاسْمَ المنقوصَ (عارٍ) في حالةِ النصبِ، ثمَّ إنَّه حَذَفَ الياءَ ضَرورةً معَ أَنَّها حَقُّها الإثباتُ؛ وذلك في قوله من البسيط:

وَما تَرَكْتِ بِذاتِ الضَّالِ عاطِلَةً مِنَ الظِّباءِ وَلا عارٍ مِنَ البَقَرِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ١٢٥)

وكانَ الأصلُ أن يَقولَ (عارِيًا) بالعطفِ على المنصوب (عاطِلَةً)؛ وبِذا تَكونُ (عارٍ) منصوبَةً بالعطفِ على منصوبٍ، وعلامةُ نصبِها الفتحةُ المقدَّرةُ على الياءِ المحذوفَةِ، وحُذِفَتِ الياءُ في هذا الموضِعِ حَملًا على حَذْفِها في حالَتَي الرَّفعِ والجرِّ في الاسمِ المنقوصِ غَيْرِ المُضافِ ولا المُعَرَّفِ، وقَدْ عَدَّ المبرِّدُ هذه الضَّرورَةَ مِن أحسَنِ الضَّروراتِ التي حَمَلَتْ حالَةً عَلى حالَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ في البابِ الإعرابيِّ للاسمِ المنقوصِ (يُنظر: الأشموني، ١٩٩٨م، ج١، ص٧٩)

وَيَرى الباحِثُ أنَّ هُناكَ وَجْهًا آخرَ يَحتَمِلُهُ السِّياقُ غيرَ الضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ، وهو العَطْفُ على التَّوَهُّمِ، فَيَكونُ استغراقُ المَعَرِّيِّ في الفِكْرَةِ قَدْ صَرَفَهُ عَنْ إدْراكِ موقِعِ المَعطوفِ عليه المنصوبِ، فَتَوَهَّمَ أنَّ التَّرْكيبَ: فَما تُرِكَتْ عاطِلَةً ولا عارٍ،

أو لَم تَبْقَ عاطلةً وَلا عارٍ.

٥. **حَذْفُ (أَنْ) مِنْ خَبَرِ عَسى:** يَرى جُمهورُ نُحاةِ البَصرَةِ أنَّ خَبَرَ عَسى يَجِبُ أنْ تتصدَّرَهُ (أَنْ)، كقول اللهِ – تَعالى-:{عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ}، ولَمْ تَرِدْ (عَسى) في القرآنِ إلَّا وتَصَدَّرَتْ (أَنْ) خَبَرَها، وقد وردتْ (عَسى) في شِعْرِ المَعَرِّيِّ وقد حُذِفَتْ (أَنْ) مِنْ خَبَرِها في قوله:

عَساكَ تَعْذِرُ أَنْ قَصَّرْتُ في مِدَحِي فَإِنَّ مِثْلي بِهِجْرانِ القَريضِ عَسِي

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٧١٣)

وتقديرُ الكلامِ: عَساكَ أنْ تَعْذِرَ، وهذا الحَذْفُ حَذفٌ ضَرورَةٍ في الشِّعْرِ، وقد كَثُرَتْ هذهِ الضَّرورَةُ في أشعارِ العربِ، ولعلَّ علَّةَ وُجوبِ أن تتصدَّرَ (أَنْ) خبرَ عَسى أَنَّ عَسى فعلٌ لِمقارَبَةِ الاستِقبالِ، و(أَنْ) إذا دَخَلَتْ على الفعلِ المُضارِعِ أَخْلَصَتْهُ للاستِقبالِ، لِذا وجبَ أن يتَّصِلَ بِخبَرِ الفعلِ المَوْضوعِ للاستِقبالِ ما يوصِلُهُ لهذا الاستقبالِ؛ وَعَلَيْهِ وَجَبَ اتِّصالُ (أَنْ) بِخبرِ (عَسى) إنْ لَفْظًا وإنْ تَقديراً. (يُنظر: ابن الأنباري، ١٩٩٩م، ص١٠٩)

٦. **حذفُ حرْفِ الجَرِّ مَعَ (أَنْ):** أشارَ عُلماءُ العربيَّةِ إلى اطِّرادِ حَذفِ حرفِ الجَرِّ مَعَ (أَنْ) وَ(أَنَّ) دونَ سِواهما من الحروف والمواضِعِ، فيجوز أنْ تقولَ: عَجِبْتُ أَنَّكَ حاضِرٌ، بتقديرِ: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ حاضِرٌ، وحَدَّ تجويزِ حَذفِ الجارِّ معَ (أَنْ) و(أَنَّ) أَنْ يؤمَنَ اللَّبْسُ بتقديرِ الجارِّ المُناسِبِ (يُنظر: المرادي، ٢٠٠١م، ج١، ص١٣٤) , وقد ورد هذا الحذفُ في شِعرِ المعرِّيِّ في قولِهِ:

فَزانَها اللهُ -أَنْ لاقَتْكَ- زينَتُهُ بَناتِ أَعْوَجَ بِالأَحْجالِ والغُرَرِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ١٦٥)

والتَّقْديرُ: بِأَنْ لاقَتْكَ، وحَتَّى يَتَّضِحَ حَذْفُ الجارِّ هنا علينا تأمُّلُ عناصِرِ التركيبِ عَلَى النَّحْوِ الآتي: (أَنْ لاقَتْكَ) اعتراض، (زينَتُهُ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَامِلُهُ (فَزانَها)، (بَناتِ أَعْوَجَ) مَفْعُولٌ بِهِ للمصدرِ(زينَتُهُ)، والضميرُ في (زانَها) يعودُ عَلى الإبِلِ. وبناتُ أعوجَ: الخَيْلُ، وَهُوَ هنا يَدْعو للإبِلِ بأنْ يُزيِّنَها اللهُ بِما تَتَزَيَّنُ بِهِ الخيلُ من الأَحْجالِ والغُرَرِ والزينةِ التي تتزين بِها الخيلُ عادَةً دونَ الإبِلِ، وهذا الدُّعاءُ لَهَا بِأَنْ لاقَتِ الممدوحَ؛ أيْ بِسَبَبِ مُلاقَاتِها المَمْدُوحَ.

ثانيًا: حَذْفُ الكَلِمَةِ: وهذا النَّوعُ مِنَ الحَذفِ كانَ الأوْسَعَ، والأكثرَ انتشارًا وتنوُّعًا في شِعْرِ المَعَرِّيِّ، واللافِتُ في الأمرِ أنَّ حذفَ الكَلِمَةِ وَقَعَ في شِعْرِ المعرِّيِّ في مَوْضوعاتٍ تُنْبِئُ بِحَذَقٍ ونباهةٍ وَبُعْدِ نَظَرٍ في ثقافة المعريِّ اللغويَّةِ، كما تُحيلُ إلى سَعَةِ اطِّلاعِه وتنوُّعِ مشاربِهِ اللغويَّةِ والأدبيَّةِ، وأبرزُ مواطِنِ الحذفِ في شِعْرِ المعريِّ تَمَثَّلَتْ في المواضِعِ الآتيةِ:

١. **عَوْدَةُ الضميرِ على ما لَمْ يتمَّ ذِكْرُهُ صراحةً قَبْلًا:** نَصَّ عُلَماءُ العربيَّةِ على أَنَّهُ يَجوزُ في بَعضِ السياقاتِ عودَةُ الضَّميرِ على ما لَمْ يَتِمَّ ذِكْرُهُ سابِقًا في الكلامِ بِشَكْلٍ صَريحٍ، وأَجازَ العُلماءُ ذلِكَ إذا كانَ المَحْذُوفُ الذي يَعودُ عليهِ الضَّميرُ مَعلومًا ضِمْنًا؛ مثل قولِهِ –تَعالى-:{ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ} (القدر: ١)؛ فالهاء تعود على القرآن وهوَ معلومٌ ضِمنًا، وَلَمْ يَسبِقْ ذِكْرُهُ في السُّورَةِ، كما أجازوا هذا الحذفَ إذا ذُكِرَ شَيءٌ من متعلِّقاتِ المحذوفِ؛ كقوله –تعالى-:{حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} (ص:٣٢)، والضميرُ المستترُ يعودُ على الشمسِ، ولمْ يتمَّ ذِكرُها قَبْلًا، ولكنْ ذُكِرَ العَشِيُّ في الآيةِ السابقةِ في قوله -تعالى-: {إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ} (ص:٣١) وَهُوَ مِنْ متعلِّقاتِ الشَّمْسِ. كما أجازوا أنْ يُستَغْنى عنْ ذِكْرِ ما يَعودُ عليهِ الضميرُ بِذِكْرِ جُزْءٍ منهُ، كقولِ الشاعرِ:

ولوْ حَلَفَتْ بَيْنَ الصَّفا أمُّ مَعْمَرٍ وَمَرْوَتِها باللهِ بَرَّتْ يَمينُها

والضميرُ في (مَرْوَتِها) يَعودُ على مَكَّةَ، ولم يتمَّ ذِكْرُها قَبْلَ الضَّميرِ العائِدِ عَلَيْهَا، والصَّفا والمروة جُزْءٌ منها (يُنظر: ابن مالك، ١٩٩٠م، ج١، ص١٥٧-١٥٨). وقدْ وَرَدَ في شِعْرِ المعرِّيِّ ذِكرُ ضميرٍ لا يَعودُ على مُتَقدِّمٍ صراحةً في قَولِهِ في أوَّلِ بيتٍ في القصيدةِ:

لعلَّ نَواها أَنْ تَريعَ شُطونُها وَأَنْ تَتَجَلَّى عَنْ شُموسٍ دُجونُها

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٨٨٩)

فَالضَّميرُ هُنا يَعودُ على المحبوبةِ، ولمْ يَتِمَّ ذِكْرُها قبلَ الضميرِ العائِدِ عليها، لكِنْ ذُكِرَ النَّوى الَّذِي هُوَ البُعْدُ ونِيَّةُ السَّفَرِ؛ وَهُوَ مِنْ مُتَعَلِّقاتِ المحبوبةِ وأَحْوالِها.

ومن هذا القبيل في شِعْرِ المَعَرِّيِّ تَأَخُّرُ ما يَعودُ إليهِ الضميرُ، ورد هذا في قَوْلِهِ يَصِفُ شَجاعَةَ الممدوحِ في أَرْضِ المعركةِ، وهُوَ الَّذِي يُجيلُ الخَيْلَ (يُحَرِّكُها) فَوقَ الأَعْداءِ إذا لَمْ تَجِدْ لَها مَوْطِئَ قَدَمٍ عَلَى الأَرْضِ:

فَقُلْ لِمُجيلِها فَوْقَ الأَعادي إذا ما لَمْ يَجِدْ فَرَسٌ مَجالا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٨٨)

فالهاءُ في (مُجيلِها) تَعودُ عَلى الخيلِ، وَلَمْ يَذْكُرْها قَبْلَ الضَّميرِ، لكنَّهُ ذَكَرَها بَعْدًا في قَوْلِهِ: (إذا ما لَمْ يَجِدْ فَرَسٌ مَجالا). ويُجيزُ العُلماءُ هذا التركيبَ بِتوجيهِ أنْ يَكونَ الفَرَسُ على تقديرِ التقديمِ وإنْ تَأَخَّرَ لَفظًا، والضميرُ على تَقْديرِ التَّأْخيرِ وإنْ تقدَّمَ لَفظًا، وهذا مثلُ قَولِ اللهِ –تَعالى-: {فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى} (طه: ٦٧)، يَقولُ أَبُو البَرَكَاتِ فِي تَوْجِيهِ الضَّمِيرِ الهَاءِ فِي الآيَةِ السَّابِقَةِ:"فَالهاءُ عَائِدَةٌ إِلَى مُوسَى، وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا لَفْظًا؛ لِأَنَّ مُوسَى فِي تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ، وَالضَّمِيرُ فِي تَقْدِيرِ التَّأْخِيرِ" (ابن الأنباري، ١٩٦١، ج١، ص٦٨)

٢. **حَذْفُ المُضافِ أوِ المُضافِ إِلَيْهِ:** عَدَّ ابنُ جِنِّيٍّ حَذْفَ المُضافِ وَقيامَ المُضافِ إليهِ مقامَهُ مِنْ شَجاعَةِ العربيَّةِ، ومِنْ بابِ الاتِّساعِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، وَوَجْهُ الشَّجاعَةِ في هذا الحذْفِ عِنْدَهُ أَنَّكَ تُقيمُ المضافَ إليهِ في مَقامِ لا يَصْلُحُ فيهِ حَقيقَةً (يُنظر: ابن جني، ١٩٥٢م، ج٢، ص٤٤٧) , كَقول اللهِ تَعالى:{وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا} (يوسف: ٨٢) , وَالتَّقْديرُ: واسألْ أَهْلَ القريةِ، وإذا تأمَّلنا التَّرْكيبَ بالحذفِ أدرَكنَا أنَّ القريةَ لا تَصْلُحُ للسؤالِ حَقيقةً، بلِ المحذوفُ (الأَهْلُ) هُوَ مَا يَصلُحُ للسُّؤالِ، وَمِنْ هذا القَبيلِ في شِعْرِ المَعَرِّيِّ قولُهُ:

أَطْقَتْ سِنانَكَ أَرْواحٌ تَموتُ بِهِ هُبوبَ أَرْواحِ لَيْلٍ في سَنا القَبَسِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٧٠١)

وتقديرُ الكلامِ: فِعْلَ هُبوبِ أَرواحٍ، ومعنَى البيتِ الذي يُفْصِحُ عَنْ وَجْهِ الحَذْفِ: إِنَّ أرواحَ أَعدائِكَ الكَثيرَةَ التي أَرْهَقْتَهَا أَطْفَأَتْ رُمْحَكَ، وأَذْهَبَتْ رَونَقَهُ؛ مِن كَثْرَةِ ما أَدْخَنَتْ بِهِ مِنْ كُلومٍ وكُسورٍ، وهذهِ الأرواحُ فَعَلَتْ بِرُمحِكَ فِعْلَ هُبوبِ الرِّياحِ في سَنا قَبَسِ النَّارِ. والَّذي دَلَّ على المُضافِ المحذوفِ عَدَمُ صَلاحِيةِ أَنْ يَكونَ الناصِبُ للمصدَرِ تقديرَ الفعلِ (هَبَّتْ)؛ لأنَّ الفعلَ السابقَ في الصدرِ هو (أَطْفَتْ)، والفِعْلُ الذي يَصلُحُ أن يقدَّرَ معهُ هو (فَعَلَتْ)؛ لِيكونَ المعنى: فَعَلَتْ أرواحُ أَعدائِكَ في رُمحِكَ فِعْلَ هُبوبِ الرياحِ في قَبَسِ النَّارِ.

وأمَّا حَذْفُ المُضافِ إليهِ فَوَرَدَ في غَيْرِ مَوْضِعٍ، وكانَ الدَّليلُ المُجَوِّزُ لِوُقوعِ الأمثلةِ واضِحًا في السياقات، وقَدْ عُوِّضَ عَنِ المَحذوفِ بالتنوينِ في هذهِ الأَمثِلَةِ , منها قَولُهُ:

أَبَعْدَ حَوْلٍ ثُناجِي الشَّوْقَ ناجِيَةٌ هَلَّا وَنَحْنُ عَلى عَشْرٍ مِنَ العُشُرِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ١٢١)

وتقدير الكلامِ: على عَشْرِ لَيالٍ مِنْ مَوضِعِ العُشُرِ، ومنهُ كَذلكَ قَوْلُهُ:

فَللَّهِ طَعْمي ما أَمَرَّ مَذاقَهُ وللهِ عَنْسي ما أَقَلَّ نِفارا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٦٢١)

وتقديرُ الكلامِ: ما أَقَلَّ نِفارَها.

٣. **حَذْفُ المنادى:** يُجيزُ بعضُ النُّحاةِ حَذْفَ المُنادَى في الاسْتِعْمالِ اللُّغَويِّ، والذينَ أجازوا حَذْفَهُ وَضَعوا شروطًا لِهذا الحَذفِ، وهيَ أنْ يَكون النِّداءُ في سياقِ الدُّعاءِ أَوِ الأَمْرِ؛ لأنَّهم رأوْا أَنَّ الشَّيْءَ يَجوزُ حَذْفُهُ حينَما يَصِحُّ المَعْنى دونَهُ، وعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الأَمْرَ والدُّعاءَ يَسْتَدْعِيانِ بالضَّرورَةِ تَعيينَ مَأْمورٍ ومَدْعُوٍّ لَهُ؛ فأُمِنَ بذلكَ اللَّبْسُ بعدَ حَذفِ المُنادى، وعليهِ خُرِّجَ قولُهُ تعالى:{أَلَا يَا اسْجُدُوا لله} (النمل: ٢٥) بقراءة الكسائيِّ؛ لأنَّها في موضِعِ الأمر بتقدير: ألا يا قومُ اسجدوا للهِ. وعلى مَعْنى الدُّعاءِ وُجِّه حَذْفُ المُنادى في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصَّالِحينَ على سَمْعانَ مِنْ جارِ

أرادَ: يا قَومُ لَعْنَةَ اللهِ عَلَى سَمْعانَ، وَقَدْ وَرَدَ هذا الحَذْفُ في شِعْرِ المَعَرِّيِّ في سِياقِ الدُّعاءِ في قَولِهِ يَدْعو عَلى سَوْطِهِ الَّذي يُخيفُ ناقَتَهُ وَيُفْزِعُها:

يا رَوَّعَ اللهُ سَوْطي كَمْ أَرُوعُ بِهِ فُؤَادَ وَجْناءَ مِثْلَ الطائِرِ الحَذِرِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ١٣٣)

وَالتَّقْديرُ: يا قَوْمُ رَوَّعَ اللهُ سَوْطِي، وَمِنَ العُلَماءِ مَنْ لا يُجيزُ حَذْفَ المُنَادَى، وَيَعُدُّ هَذهِ الشَّواهدَ وغيرَها مِنْ قبيلِ أنَّ يا للتنبيه لا للنداءِ. (يُنظر: ابن جني، ١٩٥٢م، ٢/١٩٦).

٤. **حذفُ المَوْصوفِ أَوِ الصِّفَةِ:** يَكْثُرُ في العربيَّةِ حذفُ الموصوفِ وإقامَةُ الصِّفةِ مقامَهُ في المَوْقِعِ الإعْرابيِّ؛ وذَلِكَ إذا كانَ المَوْصوفُ بيِّنَ التَّقديرِ بِلا لَبْسٍ (يُنظر: الزمخشري، ١٩٩٣م، ص١٥٢)، ومنهُ قولُ المعرِّيِّ في مَعْرِضِ المدحِ:

إذا سُقِيَتْ ضُيوفُ النَّاسِ مَحْضًا سَقَوْا أَضْيافَهُمْ شَبِمًا زُلالا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٨٤)

فَحَذَفَ المَوْصوفَ وَهُوَ (المَاءُ) والتقديرُ: سَقَوْا أَضْيافَهمْ ماءً شَبِمًا (بارِدًا) زُلالًا.

غير أنَّ ما يَستَرعي الانتباهَ في هذا البَابِ أَنْ تُحْذَفَ الصِّفَةُ ويَبْقَى موصوفُها؛ ذلكَ أَنَّ الصِّفَةَ وُضِعَتْ أصلًا لِتُبَيِّنَ الموصوفَ وتُوَضِّحَهُ، ولَمَّا كانَ الأمرُ

كذلِكَ قَلَّ حذفُ الصِّفَةِ بِالقِيَاسِ إِلَى حَذْفِ الموصوفِ، وانحصَرَ في مواضِعَ تَرِدُ فيها قَرينةٌ لَفظيَّةٌ أو حاليَّةٌ واضِحَةٌ جَلِيَّةٌ تُخْلِصُكَ إلى تقديرِ الصِّفةِ في المعنى، أَمَّا إِذَا كانَ الكَلامُ مُبْهَمًا غيرَ مُوَضِّحٍ لوقوعِ الصِّفَةِ لا لَفْظًا ولا مَعْنًى؛ فَحَذْفُها مُمْتَنِعٌ في الكلامِ، وفي هذا يَقولُ ابْنُ جنِّيٍّ:" فعلى هذا وما يَجْري مجراهُ تُحذَفُ الصِّفَةُ، فأمَّا إنْ عُرِّيَتْ مِنَ الدَّلالةِ عليها مِنَ اللفظِ أوْ مِنَ الحالِ؛ فإنَّ حذْفَها لا يَجوزُ، ألا تراكَ لوْ قلتَ: وَرَدْنا البصرةَ فاجتزْنا بالأُبُلَّةِ على رَجُلٍ، أوْ رَأَيْنَا بُسْتَانًا، وَسكَتَّ، لَمْ تُفِدْ بِذَلك شَيْئًا؟؛ لأنَّ هَذا ونَحْوَهُ ممَّا لا يُعرَّى منْهُ ذلكَ المَكانُ، وإنَّما المُتَوقَّعُ أنْ تَصِفَ مَنْ ذَكَرْتَ، أوْ ما ذَكَرْتَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ كَلَّفْتَ عِلْمَ ما لَمْ تُدَلِّلْ عَلَيْه، وهذا لَغْوٌ مِنَ الحَديثِ، وَجَوْرٌ في التَّكْليفِ" (ابن جني، ١٩٥٢م، ج٢، ص٣٧١).

وقدْ وَرَدَ حذفُ الصِّفَةِ في شِعرِ المعرِّي مرَّتينِ: بقرينةٍ لفظيَّةٍ تارةً، وحاليَّةٍ معنويَّةٍ تارةً أُخْرى، أمَّا مَا وردَ بقرينةٍ لفظيَّةٍ فَقَوْلُهُ:

وَفي ذَوبِ اللُّجَيْنِ طَمِعْتِ لَمَّا رَأَيْتِ سَرابَها يَغْشَى الرِّمالا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٣٢)

والتقديرُ: رأيتِ سرابَها الأَبيَضَ، والدالُّ عَلى تَقْديرِ الصِّفَةِ المَحْذوفةِ (الأَبْيَضَ) أَنَّهُ شَبَّهَ السرابَ بالفضَّةِ الذائبةِ في صَدْرِ البيتِ، وهيَ بَيْضاءُ، يقولُ التبريزيُّ في شرحِ هذا البيتِ: " لَمَّا رَأَيْتِ بَياضَ السَّرابِ يَعْلو الرِّمالَ في البيداءِ وَيَغشاها، ظننتِهِ ذَوْبَ اللُّجينِ: أي الذَّائِبَةَ، لِمشابهتِهِ إِيَّاهُ بِوَصْفِ البَياضِ" (المعري، ١٩٨٧م، ص ٣٢)

أَمَّا حَذْفُ الصِّفَةِ بِقرينةٍ حاليَّةٍ معنويَّةٍ فجاءَ في قولِ المعرِّيِّ يَمْدَحُ رَجُلًا كثيرَ الغزوِ بِخَيْلِهِ في مَواضِعِ دُلوكٍ، وصارِخَةَ، وآلَسَ واللُّقانِ:

بَناتِ الخَيْلِ تَعْرِفُها دُلوكٌ وصارِخَةٌ وَآلَسُ واللُّقانُ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٢٠)

والتقديرُ: (بَناتِ الخيلِ العِتاقِ)، والذي دَلَّ عَلى هَذهِ الصِّفةِ سِياقُ المَعْنى؛ إِذْ لا يُعتَدُّ في الحربِ إِلَّا بالخيلِ الأَصيلةِ العتيقَةِ، ولا يُمْدَحُ الرَّجُلُ إِلَّا باقتناءِ عتاقِ الخيلِ؛ فدلَّ سِياقُ الكلامِ على الصِّفَةِ المَحْذوفَةِ.

٥. **حَذْفُ الفاعِلِ فِي تَنازُعِ الفعلين:** اختلفَ النُّحاةُ في بابِ تَنازُعِ الفِعْلينِ حَوْلَ حَذْفِ الفاعِلِ أَوْ إِضْمارِهِ فِي مِثْلِ قَوْلِنا: اجتَهَدَ وَأَخْلَصَ القومُ؛ فَذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إِلى أَنَّهُ إِنْ أُعْمِلَ الفِعلُ الثاني (أَخلَصَ) في الفاعِلِ (القومُ) وَجَبَ أَنْ يُضْمَرَ في الفِعْلِ الأَوَّلِ فاعِلٌ؛ لأَنَّ الفِعْلَ يَكونُ بِلا مفعولٍ ولا يَكونُ بِلا فاعِلٍ(سيبويه، ١٩٨٢م، ج١، ص٧٩)، أَمَّا الكسائيُّ فاختارَ أَنَّهُ إِذا أُعْمِلَ الفِعلُ الثانِي كانَ الفاعِلُ في الفِعْلِ الأَولِ محذوفًا، وعِلَّةُ حَذْفِهِ عِنْدَهُ أَنَّهُ مَعلومٌ في الكلامِ تَمَسُّكًا بِظاهِرِ الكَلامِ(يُنظر: الأشموني، ١٩٩٨م، ج١، ص٤٥٧)، في حينِ اختارَ الفرَّاءُ أَنَّه في حالِ طَلَبَ فِعلانِ فاعِلًا واحِدًا متأَخِّرًا في التَّنازُعِ فالفِعْلانِ عامِلانِ في الفاعِلِ المتأَخِّرِ؛ فلا حَذْفَ هُنا ولا إِضْمارَ(يُنظر: الصبَّان، ١٩٩٧م، ج٢، ص١٥٠) ، وقَدْ وَرَدَ هذا الموضِعُ مِنْ تَنازُعِ الفعلَينِ في قَولِ المعرِّيِّ:

وَحُدودُ الإيمانِ يَقْبِسُها مِنْـــ ـــكَ وَيَمْتاحُها أُولو الإيمانِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٤٦٢)

وقدِ استَهْجَنَ الخوارزميُّ هذا التَّنازُعَ في بيتِ المَعَرِّيِّ ورأى أَنَّهُ كانَ يَجِبُ إِبْرازُ ضَميرِ الجَماعَةِ إِذا استندَ إِليهِ الفِعْلُ، يقولُ:" في هذا البيتِ هُجْنَةٌ إِعرابِيَّةٌ، وذلكَ أَنَّهُ وَجَّهَ الفِعْلَيْنِ وهما (يَقْبِسُ) و(يَمْتاحُ) إِلى فاعِلٍ واحِدٍ؛ فَيستندُ أَحدُهُما إِلى ظاهِرِهِ، والآخَرُ إِلى ضَميرِهِ، وضميرُ الجَماعَةِ إِذا استندَ إِليهِ الفِعْلُ وَجَبَ إِبرازُ الضَّميرِ"(المعري، ١٩٨٧م، ص ٤٦٢).

٦. **حَذْفُ المَفعولِ:** يَكْثُرُ حَذْفُ المَفْعولِ فِي الكَلامِ العَرَبيِّ شِعْرِهِ ونَثْرِهِ؛ إِذا دَلَّ عليهِ دليلٌ لَفظِيٌّ أو حاليٌّ، وهذا لا خلافَ عليهِ بينَ العُلماءِ كالخلافِ على حَذْفِ الفاعلِ، وهناكَ مواضِعُ لافِتَةٌ يَكْثُرُ فيها حَذْفُ المفعولِ، ويراهَا اللغويُّونَ أَبْلَغَ مِنَ الذِّكْرِ؛ كحذفِ المفعولِ بَعْدَ فِعْلِ المَشيئَةِ في أسلوبِ الشَّرْطِ، كقولِ المعرِّيِّ:

وَإِنْ شِئْتَ فارْعُمْ أَنَّ مَنْ فَوقَ ظَهْرِها عَبيدُكَ واسْتَشْهِدْ إِلَهَكَ يَشْهَدِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٣٨٨)

وتقديرُ الكلامِ: إِنْ شِئتَ زَعْمًا فَارْعُم، ويَرى الجرجانِيُّ أَنَّ حَذفَ المَفعولِ بعدَ فِعْلِ المَشيئَةِ أَجْوَدُ مِنْ ذِكْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَكونَ المفعولُ أَمرًا عَظيمًا أَوْ غَريبًا مُدْهِشًا؛ فيَلْزَمُ ذِكْرُهُ، عَدا ذلِكَ يَكونُ الحَذْفُ فيهِ أَبْلَغَ؛ لأَنَّ فيهِ بَيانًا بَعدَ إِبْهامٍ؛ يقولُ مُعَلِّلًا على حَذْفِ المَفْعُولِ بعدَ فعلِ المشيئَةِ في البيت:

لَوْ شِئْتَ لم تُفْسِدْ سَماحَةَ حاتِمٍ كَرَمًا ولمْ تَهْدِمْ مآثِرَ خالِدِ

(البحتري، ١٩٦٤م، ج١، ٥٠٨)

"إِذا قلتَ: (لَوْ شِئْتَ)، عَلِمَ السَّامِعُ أَنَّكَ قدْ علَّقْتَ هَذهِ المَشيئَةَ فِي المَعْنى بِشَيْءٍ، فَهُوَ يَضَعُ في نَفْسِهِ أَنَّ هِهُنا شَيْئاً تَقْتَضي مَشيئَتُهُ لَهُ أَنْ يَكونَ أَوْ أَنْ لا يَكونَ. فإِذا قلتَ: لم تُفسِد سَماحَةَ حَاتِمٍ، عَرَفَ ذلكَ الشَّيْءَ" (الجرجاني، ١٩٩٢م، ص١٦٦).

٧. حذف (كان) دون اسمِها وخبرِها بقرينةٍ غيرِ لَفظِيَّةٍ: يَتَّفِقُ العُلَماءُ على جوازِ حَذْفِ (كانَ) دونَ اسمِها وخبَرِها بعدَ (أَمَّا)، ووضعوا لِحَذْفِها هنا محدِّداتٍ، وَهُوَ أَنْ تَتَقَدَّمَهَا إِنْ وَلَوْ وَأَمَّا الشَّرْطِيّاتُ، من ذلكَ قولُ الشَّاعِرِ:

أبا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

(يُنظر: ابن جني، ١٩٥٢م، ج٢، ص٣٨١)

فالقرينةُ المجوِّزَةُ لحذفِ كانَ وقوعُها بعدَ أَمَّا، والتقدير: لَإِنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ. أَمَّا الذي يَخْتَلِفونَ عليهِ فَحذْفُ (كانَ) دونَ اسمِها وَخَبَرِها بِغيرِ قرينةٍ لَفظِيَّةٍ؛ استِنادًا إِلى قرينةٍ حاليَّةٍ معنويَّةٍ، من ذلكَ قولُ أبي العلاءِ المعرِّيِّ يَصِفُ أَطلالَ المحبوبَةِ:

مَعانٌ مِنْ أَجِبَّنا مَعانُ تُجيبُ الصَّاهِلاتِ بِهِ القِيانُ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ١٧٢)

فهو هنا يَصِفُ الموضِعَ (معان) الَّذي كانَتْ تَسْكُنُهُ المَحْبوبَةُ، ثمَّ إِنَّهُ يَصِفُ ما كانَتْ عَلَيْهِ حالُ الدِّيارِ بِصيغةِ المُضارِعِ الدَّالِّ عَلى الحالِ والاستقبالِ بِقَولِهِ: تُجيبُ الصَّاهِلاتِ بِهِ القِيانُ، وهذا يتناقَضُ مَعَ كونِهِ يَبْكي أَطلالًا غابَ أَهلُها الذينَ كانوا مُحَرِّكَ الحَيَاةِ، ومِنْهُمُ القِيانُ اللَّائي كُنَّ يُغنِّينَ؛ فيبعَثْنَ الحياةَ في المَكانِ، ويؤكِّدُ هذا أَنَّهُ فِي البَيْتِ الثَّانِي يَصِفُ وقوفَهُ بِأَطلالِ هذا المكانِ باكِيًا مُستَذْكِرًا أَيَّامَ المحبوبةِ وموضِعَ إِقامَتِها، يقولُ:

وَقَفْتُ بِهِ لِصَوْنِ الوُدِّ حَتَّى أَذَلْتُ دُموعَ جَفْنٍ لا تُصانُ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ١٧٣)

وهنا يَنْقَسِمُ النُّحاةُ فِي تَفْسِيرِ مِثْلِ مَوْضِعِ (تُجيبُ الصَّاهِلاتِ بِهِ القِيانُ) إِلى قسمينِ:

الأَوَّلُ: وَهُوَ مَوْقِفُ بَعْضِ عُلَماءِ الكُوفَةِ، ويُجيزُ حَذفَ كانَ دونَ أَنْ تَتَقَدَّمها إِنْ وَلَوْ الشَّرْطِيَّتانِ؛ لأَنَّهُم يرونَ أَنَّ مُقْتَضى حالِ السِّياقِ قائِمٌ على إِضْمارِ كانَ في الكَلامِ، وعليهِ يكونُ تفسيرُ مَعْنى قَوْلِ المَعَرِّيِّ: هذا المكانُ الخاوي الآنَ، كانَتِ القيانُ تُغَنِّي فيهِ قديمًا؛ وقتَ كانتِ المحبوبةُ وأَهلُها يُقيمونَ فيهِ، وعلى هذا وَجَّهَ الفرَّاءُ قولَ اللهِ – تَعالى- في وصف ما كانَ عليهِ المؤمنون:{يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا } (الإنسان: ٧)، يقول الفرَّاءُ في تفسير الآية:" هَذِهِ مِنْ صِفاتِهِمْ فِي الدُّنيا؛ كأَنَّ فيها إِضمارَ (كَانَ): كانوا يُوْفُونَ بالنَّذْرِ" (الفراء، ١٩٨٣م، ج٣، ص٢١٦).

والثاني: وهو موقِفُ سيبويهِ ومَنْ وافَقَهُ من العُلَماءِ (يُنظر: سيبويه، ١٩٨٢م، ج١، ص٤٠٠)، ويَمْنَعُ حَذْفَ كانَ وحدَها إذا لَم تتقدمها إن ولو الشرطيتان، ويؤوِّلُ الكَلامَ على وجودِ حالٍ مَحْكِيَّةٍ في الماضِي مِنْ قَبيلِ المجازِ؛ أَيْ أَنْ يكونَ الفِعْلُ دالًّا على الإِخبارِ في الزَّمَنِ الماضي، وإِنْ كانَ الفعلُ مُضارِعًا، كما في قولِهِ تعالى: {رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} (الحجر: ٢)، والمعنى أَنَّهم تَمَنَّوا ذلك في الماضي، يَنْقُلُ ابنُ هشامٍ عنِ الرُّمَّانِيِّ قَوْلَهُ في هذهِ الآية:" إِنَّمَا جَازَ لِأَن الْمُسْتَقْبَلَ مَعْلُوم عِنْد اللهِ – تَعَالَى- كالماضي، وَقيل: هُوَ على حِكَايَة حَال مَاضِيَة مجَازًا: مثل {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ} (ق: ٢٠)، وَقيل التَّقْدِير: رُبمَا كَانَ يودُّ، وَتَكونُ (كَانَ) هَذِه شَأْنِيَّةٌ، وَلَيْسَ حَذْفُ (كَانَ) بِدُونِ (إِنْ) وَ(لَو) الشرطيتين سَهْلًا، ثمَّ الخَبَرُ حِينَئِذٍ وَهُوَ (يودُّ) مُخَرَّجٌ على حِكَايَة الْحَال الْمَاضِيَة؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ (كَانَ)" (ابن هشام، ١٩٨٥م، ص٤٠٨).

٨. حَذْفُ عامِلِ النَّصْبِ مَعَ المَنْصُوبِ المُشْتَقِّ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضيلِ:

يَرى جمهورُ النحاةِ أَنَّ صِيَغَ التفضيلِ يَنتَصِبُ بعدَها اسمٌ جامِدٌ على التَّمْييزِ، وأَنَّها لا تَنْصِبُ مُشتَقًّا بَعْدَهَا، وَإِذَا وَرَدَ اسْمٌ مُشْتَقٌّ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضيلِ بِما يُشْعِرُ أَنَّ المُشْتَقَّ انْتَصَبَ بِها أَوْلوا فِعْلًا مَحذوفًا يَكونُ هوَ عاملَ النصبِ في المشتَقِّ، مِن ذلك قَوْلُ المَعَرِّيِّ:

عَمَدْتُ لِأَحْسَنِ الحَيَّيْنِ وَجْهًا وَأَوْهَبِهِمْ طَريفًا أَوْ تِلادا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٥٨٦)

فَعَلى هذا التوجيهِ تَكونُ (طريفًا) مفعولًا بِهِ لِفِعْلٍ محذوفٍ تقديرُهُ: وأوهبهم يَهَبُ طريفًا أو تلادا، ولا يُعْرَبُ (طريفًا) تمييزًا هنا، وفي توجيهِ اسمِ التَّفضيلِ على هذهِ الشَّاكِلَةِ يقول ابن مالك:" أجمَعوا على أَنه لا يَنصبُ المفعولَ به. فإِنْ وردَ ما يوهِمُ جوازَ ذلكَ جُعِلَ نصبُهُ بفعلٍ مقدرٍ يفسرهُ (أَفْعَلَ) كقوله –تعالى-: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَه} (الأنعام: ١٢٤)؛ فَـ(حيثُ) هنا مفعولٌ بِهِ لا مفعولٌ فيه، وهوَ في موضعِ نصبٍ بفعلٍ مقدرٍ يدلُّ عليهِ (أعلمُ) " (ابن مالك، ١٩٨٢م، ج٢، ص١١٤١).

وَقَدْ وجَّهَ بَعْضُ العلماءِ التركيبَ على إِعمالِ اسمِ التفضيلِ في المفعولِ بَعْدَهُ؛ بِتَجريدِ (أَفْعَلَ) مِنَ التَّفضيلِ؛ فيصلحَ ناصِبًا للمَفعولِ بَعْدَهُ؛ وردَ في شرحِ التسهيلِ تعقيبًا على الآيةِ: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَه}:"وأجازَ بعضهمْ أَنْ

يكونَ (أعلمُ) مجردًا عنْ التفضيلِ، ويكونَ هوَ العاملَ" (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج٣، ص٦٩).

واختارَ الزمخشريُّ أَنْ يَكونَ المشتقُّ المنصوبُ بَعدَ (أَفْعَلَ) للتفضيلِ تمييزًا لا مفعولًا، وإنْ لم يكُنْ جامِدًا، قالَ في توجيهِ قولِهِ تعالى: {فَاللَّهُ خَيْرٌ حافِظاً} (يوسف: ٦٤)"... (حافِظًا) تمييزٌ، كقولِهِ: هوَ خيرُهُمْ رَجلًا، ولله درُّهُ فارسًا" (الزمخشري، ٢٠٠٩م، ج١٣، ص٥٢٢)، واستدلَّ على هذا التوجيهِ بِقِراءَةِ بعضِهِم:{فاللهُ خَيْرٌ حِفْظًا} بِنصبِ حِفظًا على التمييزِ(يُنظر: الزمخشري، ٢٠٠٩م، ج١٣، ص٥٢٢).

رابِعًا: حَذْفُ الجُمْلَةِ وشِبْهِ الجُمْلَةِ:

١. حَذْفُ جُمْلَةِ المُسْتَفْهَمِ عَنْهُ: تُحْذَفُ جُمْلَةُ الاستِفهامِ في العربيَّةِ إِذا دَلَّ عليها دَليلٌ لَفظِيٌّ وسِياقِيٌّ جَلِيٌّ يُجَلِّي موضِعَ الحَذْفِ للسَّامِعِ، وَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُ جُمْلَةِ المُسْتَفْهَمِ عَنهُ في قَوْلِ اللهِ تَالى:{كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً} (التوبة: ٨)، يقولُ ابنُ هِشامٍ في توجيهِ الاستفهامِ في الآيةِ: "فَالْمَعْنى: كَيْفَ يكونُ لَهُمْ عَهْدٌ وحالُهُمْ كَذَا وَكَذَا" (ابن هشام، ١٩٨٥م، ص٢٧١-٢٧٢)، وقد وردَ حَذْفُ جُملةِ الاستفهامِ في شِعْرِ المَعرِّيّ بِدليلِ الفِعْلِ (سَأَلْنَ) في قَولِهِ:

سَأَلْنَ فَقُلْتُ مَقْصِدُنا سَعيدٌ فَكانَ اسْمُ الأَميرِ لَهُنَّ فالا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٤٠)

وتقديرُ الكلامِ: سَأَلْنَ: مَنْ مَقْصِدُنا؟ فَقُلْتُ مَقْصِدُنا سَعيدٌ، ولا يَخْفى ما في البَيْتِ مِنْ بَلاغَةِ الإيجازِ. ومِنْ هذا القَبيلِ حَذْفُ جُملَةِ الاستِفهامِ بَعْدَ اسمِ الاستِفهامِ (مَنْ) في قولِ المعرِّيّ:

وَقَدْ سَارَ ذِكْرِي فِي البِلادِ فَمَنْ لَهُمْ بِإِخْفاءِ شَمْسٍ ضَوْءُها مُتَكامِلُ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٥٢٣)

وتقديرُ الكَلامِ: مَنْ يَتَكَفَّلُ لَهُمْ بِإِخفاءِ شَمسٍ ضَوْءُها مُتَكامِلٌ؟

٢. حَذْفُ جُمْلَةِ جوابِ الشَّرْطِ: نَصَّ ابنُ هِشامٍ على وجوبِ حَذْفِ جملةِ جوابِ الشَّرْطِ إذا تقدَّمَ جُمْلَةَ الشَّرْطِ ما يُفيدُ الجوابَ قَبْلَ وقوعِها، أَوْ إذا اعترَضَتْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ بَيْنَ رُكنَيْنِ يَدُلَّانِ على الجوابِ (ابن هشام، ١٩٨٥م، ص٨٤٩)، وقَدْ ورد في شعرِ المعرِّيّ اعتراضُ جُمْلَةِ الشَّرْطِ بَيْنَ اسْمِ (إنَّ) وَخَبَرِها وَهُما يَشِبانِ بجوابِ الشرطِ؛ فَحُذِفَ جوابُ الشرطِ وجوبًا في قَولِهِ يُشَبِّهُ السَّيْفَ بِرَوضِ المَنايا:

رَوْضُ المَنايا عَلى أَنَّ الدِّماءَ بِهِ وَإِنْ تَخالَفْنَ أَبْدالٌ مِنَ الزَّهَرِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ١٥٨)

٣. حَذْفُ جُملَةِ خَبَرِ كادَ إذا دَلَّ عَلَيهِ المَعْنى: يَقولُ ابْنُ مالكٍ في هذا المَوْضِعِ منَ الحَذْفِ:"

وَيَجوزُ في هذا البابِ حذفُ الخبرِ إنْ عُلِمَ، كقولِهِ: "من تأَنَّى أصابَ أو كادَ، ومَنْ عَجَّلَ أخطأَ أو كادَ". ومنهُ قولُ المُرَقِّشِ:

وإذا مَا سَمِعْتِ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ بِمُجِبٍّ قَدْ مَاتَ أَوْ قِيلَ كَادا"

(ابن مالك، ١٩٩٠م، ج١، ص٣٩٥)

ومِنْ هذا النوعِ منَ الحذفِ قولُ المعرِّيّ:

وَذِي أَمَلٍ تَبَصَّرَ كُنْهَ أَمْرٍ فَقَصَّرَ بَعْدَما أَشْفَى وَكادَا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٨٠٧)

وتقديرُ الكلامِ: بعدَما أَشْفَى وكادَ يَفْعَلُ ذلكَ.

٤. حَذْفُ شِبْهِ الجُمْلَةِ فِي المُقْسَمِ بِهِ: يُحْذَفُ المُقْسَمُ بِهِ فِي الاسْتِعْمالِ العَرَبِيِّ اكْتِفاءً بِذِكْرِ فِعْلِ القَسَمِ الدَّالِّ علَيْهِ، يقولُ الرضيُّ في ذلكَ:"وقدْ يُستَغنى بِذِكْرِ القَسَمِ عَنْ ذِكرِ المُقْسَمِ بِهِ، كقولِهِ:

وأُقْسِمُ لَوْ شَيْءٌ أَتانا رَسولُهُ [سِواكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعا]

أَيْ: أُقسِمُ بِما يُقْسَمُ بِهِ" (الإستراباذي، ١٩٩٦م، ج٤، ص٣١٨)، وقدْ وَرَدَ حَذفُ شِبْهِ الجملةِ للمُقْسَمِ بِهِ في قولِ أَبِي العَلاءِ:

وَأُقْسِمُ لَوْ غَضِبْتَ عَلى ثُبيرٍ لَأَزْعَجَ عَنْ مَحَلَّتِهِ ارْتِحالا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٩٤)

المَبْحثُ الثَّاني:

دِلالَةُ الحَذْفِ وَبَلاغَتُهُ في شِعْرِ المَعَرِّيّ:

في هذا المَبْحَثِ سَيَتَعَهَّدُ الباحِثُ بَعْضَ مواضعِ الحذفِ عندَ المعريّ بإنعامِ النَّظَرِ في الربطِ بَيْنَ الحذفِ اللغويِّ والقَصْدِ المعنَويِّ الذي يُنْبِئُ بِهِ في سِياقِهِ؛ ذلكَ أَنَّ كَثيرًا مِنْ مواطِنِ الحذفِ في شِعْرِ المعرِّيّ لا تتوقَّفُ فقط عندَ حدودِ اللغةِ مِنَ الضرورةِ والإيجازِ والاكتِفاءِ، بَلْ تتعدَّى ذلكَ إلى القَصْدِ الدِّلاليِّ المتكوِّنِ في لا وَعْيِ الشاعِرِ الكبيرِ، الَّذي ارْتَكَزَ شِعْرُهُ على مَجْموعَةٍ مِنَ المُحَدِّداتِ النَّفْسِيَّةِ والفَلْسَفِيَّةِ، الَّتي تَدْفَعُ القارئَ شِعْرَهُ إلى مزيدِ تَأَمُّلٍ، وعميقِ تفَحُّصٍ في مواطِنِ الجمالِ فِي هذا الكِيَانِ الشِّعْريِّ السَّامِقِ؛ فَقارِئُ شِعْرِ المَعَرِّيّ "يَقِفُ وجاهَ شَاعِرٍ لُغَوِيٍّ، تَمَلَّكَ نَاصِيَةَ اللُّغَةِ؛ فَتَصَرَّفَ فِي تَشْكِيلِهَا تَشْكِيلًا فَنِّيًّا باعتِبارِهَا مَادَّةَ إِبْدَاعِهِ، فَغَدَتْ مِطْوَاعًا غَيْرَ مُسْتَعْصِيَةٍ" (عرار، ٢٠٠٢م، ص٣).

ومِنْ مَواطِنِ الحَذْفِ الَّتي تَسْتَرْعي الانْتِباه في شِعرِ المعرِّيّ:

١. الحَذفُ الفَقْدُ والنَّقْصُ في داليَّةِ (غَيْرُ مُجْدٍ):

تُمَثِّلُ هَذِهِ القَصيدةُ حَالَةً مُتَكَامِلَةً مِنَ الشُّعورِ بالاغْتِرابِ الكامِلِ عَنِ المُجْتَمَعِ الَّذِي يَعِيشُ فِيهِ المَعَرِّيّ، إِنَّهُ اغتِرابٌ فَلْسَفِيٌّ مَرَدُّهُ إِلَى الشُّعورِ اليَقِينِيِّ بِالنَّقْصِ المُتَأَصِّلِ فِي تَكْوِينِ الإِنْسَانِ وَوُجودِهِ، هَذَا النَّقْصُ الَّذِي يُمَثِّلُ الفَنَاءَ الحَتْمِيَّ للحَياةِ وَمَلَذَّاتِهَا أَقْسَى صُوَرِهِ وَتَجَلِّيَاتِهِ (يُنظر: جمعة، ٢٠١١م، ص٥١)؛ لِيَخْلُصَ الشَّاعِرُ بِعَمِيقِ نَظَرِهِ الثَّاقِبِ فِي نَفْسِ الإِنْسَانِ وَوُجودِهِ إِلَى عَبَثِيَّةِ العَناءِ مِنْ أَجْلِ الحُصولِ عَلَى مَلَذَّاتِ الدُّنْيَا؛ ما دامَتْ مَحْكومَةً بِالزَّوالِ؛ فَيُعْلِنُ مَوْقِفَهُ بِقَولِهِ:

غَيْرُ مُجْدٍ في مِلَّتي واعْتِقادي نَوْحُ باكٍ ولا تَرَنُّمُ شادِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٩٧١)

وَهُنا تُطالِعُكَ القَصيدَةُ بِغَرابَةِ الحَذفِ منَ البَيتِ الأَوَّلِ بِحَذفِ في ياءِ الاسمِ المنقوصِ في (مُجْدٍ) و(باكٍ) و(شادٍ)، ثمَّ تَرى حَذْفَ التَّعريفِ في النَّكِراتِ (غيرُ) و(نوحٌ) و(تَرَنُّمٌ)، كُلُّ هذا في بَيتٍ واحِدٍ، وهو أَمْرٌ لافِتٌ للانْتباهِ، وإِذا ما تَأَمَّلْنا مَعْنى البَيْتِ والفكرةَ فيهِ؛ وَجَدْنا الحَذفَ مناسِبًا لِفِكْرَتِهِ الأساسيَّةِ القائِمَةِ على الفَقْدِ، فُقْدانِ الشُّعورِ بالفَرَحِ بَيْنَ الفَرْحِ والسُّرورِ في حَياةٍ يَراها الشَّاعِرُ منقوصَةَ القيمةِ، عَديمَةَ الجَدوى، ويَعْضُدُ هذا الحذفَ حَذْفُ جوابِ الشَّرْطِ في البيتِ الثاني الذي يَشعُرُ فيهِ الشاعِرُ بِفُقدانِ القيمةِ في الفرقِ بينَ مَنْ يُبَشِّرُ بِميلادِ طِفْلٍ، ومَنْ يَنعَى مَيِّتًا، فَيَقُولُ:

وَشَبيهُ صَوْتُ النَّعِيِّ إِذا قِيـ ـسَ بِصَوْتِ البَشيرِ فِي كُلِّ نادِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٩٧١)

فالشَّاعِرُ يَفْقِدُ الإحساسَ بِمَشاعِرِ الحياةِ فَرَحًا وحُزْنًا؛ لأَنَّهُ يَرى أَنَّ هذهِ الحياةَ بِكُلِّها ومُرِّها زَائِلَةٌ لا تَستَدْعي أيَّ اهتمامٍ أَوِ اكتِراثٍ.

وَعِنْدَما يَرى الشَّاعِرُ أَنَّ الموتَ- الفَقْدَ سِمَةُ هذا الوجودِ مِنْ زَمَنٍ عادٍ إلى يَوْمِهِ وإلى آخِرِ الدُّنيا؛ تَجِدُهُ يُجري حَذْفَينِ بَلْ ثَلاثَةً في تَركيبٍ واحِدٍ في قَولِهِ:

صاحِ هذي قُبورُنا تَمْلَأُ الرُّحـ ـبَ فَأَيْنَ القُبورُ مِنْ عَهْدِ عادِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٩٧٤)

ألا تَرى كَيفَ حَذَفَ ياءَ النِّداءِ، وجُزءًا مِنَ المنادى، وياءَ المتكلِّمِ في أثناءِ حديثِهِ مَعَ صاحِبِهِ الحَيِّ؟ إِنَّهُ يَرى حَياةَ صاحِبِهِ منقوصَةً زائِلَةً لا محالَةَ؛ فاستَدْعى الحَذفَ اللغويَّ لِيُعينَهُ على التَّعبيرِ عَنْ سَطوَةِ الموتِ - الفَقْدِ على وجودِ الأحياءِ.

وَعِنْدَ دَعْوَتِهِ إلى تَرْكِ الكِبْرِ والخُيَلاءِ وتَخْفيفِ الخَطْوِ فَوقَ الأرضِ التي يَراها مَرْصوفَةً بِرُفاتِ الأمواتِ السَّابِقينَ، نَراهُ يَحْذِفُ في الألفاظِ لِيَحْذِفَ مِنْ نُفوسِ سامِعيهِ شُعورَهُمْ بالزُّهوِّ والكِبْرِ في حَياةٍ يَراهَا الشَّاعِرُ مَحَطَّةً لا قيمَةَ لَها، بانتِظارِ الموتِ الذي يَراهُ الشَّاعِرُ مُسْتَقَرًّا ومُقامًا لِبَني الإنسانِ، انظُرْ إلى حَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ في الفِعْلِ (سِرْ)، وإلى حَذفِ التَّاءِ من المضارِعِ (اسْطَعْتَ) في قَوْلِهِ:

سِرْ إِنِ اسْطَعْتَ في الهَواءِ رُوَيْدًا لا اخْتِيالًا عَلى رُفاتِ العِبادِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٩٧٥)

ولأَنَّ السَّيْرَ في الهواءِ غَيْرُ مُسْتَطاعٍ، فَقَدْ كانَ حَذْفُ التاءِ من المضارِعِ (اسْطَعْتَ) مُناسِبًا لِنُقْصانِ القدرةِ على ذلِكَ، هذا يُذَكِّرُنا بِدِلالَةِ حَذْفِ التاءِ في الفعلِ نَفسِهِ عِندَ ثُبوتِ عَدَمِ قُدْرَةِ سيِّدِنا موسَى على الصَّبْرِ مَعَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ في قَولِهِ –تَعالى- على لِسانِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ:{ ذلِكَ تَأْوِيلُ ما لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً} (الكهف: ٨٢)؛ فَكانَ حَذْفُ التاءِ مِنَ الفِعْلِ (تَسْطِعْ) مُناسِبًا لِمعنى فُقدانِ الصَّبْرِ عِندَ موسى -عليه السَّلامُ!

ومِنْ لَذيذِ الحَذْفِ عِنْدَ المعرِّيّ حَذفُ المفعولِ الذي يَتَعَدَّى بِهِ الفِعْلُ (أَسْعَدَ) في سِياقِ التَّنازُعِ في قَولِهِ مُخاطِبًا الحَمامَ:

أَبَنَاتِ الهَديلِ أَسْعِدْنَ أَوْ عِدْ نَ قَليلَ العَزاءِ بِالإِسْعادِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٩٨٠)

وهُنا فَضَحَ الحَذْفُ قَناعَةَ الشَّاعِرِ في عَدَمِ قُدْرَةِ أَحَدٍ على إِسْعادِهِ، أو إِدخالِ السُّرورِ إلى قَلبِهِ، فَحَذَفَ المفعولَ معَ (أَسْعِدْنَ) لِقناعَتِهِ بِفُصورِ الحَمامِ عَنْ إِسعادِهِ، في حينِ أَثْبَتَ المفعولَ مَعَ الفِعْلِ (عِدْنَ) لأَنَّ الوعدَ بِفِعْلِ الشَّيْءِ مُمكِنٌ، أَمَّا تَنفيذُهُ فَيَبْقى مَحَلَّ شَكٍّ؛ وَعَلَيْهِ فَإِنَّ التَّوجيهَ السَّديدَ لِمَعْنَى الأَمْرِ فِي (أَسْعِدْنَ/ عِدْنَ) أَنَّه خَرَجَ لِمَعْنَى التَّمَنِّي؛ ذَلِكَ التَّمَنِّي الَّذِي لَا يُرْتَجَى حُصُولُهُ،

غَيْرَ أَنَّ وُجودَ التَّمَنِّي مَدْعاةٌ للتَّخْفِيفِ مِنْ عِظَمِ المُصِيبَةِ المُتَمَثِّلَةِ فِي حَتْمِيَّةِ التَّعاسَةِ والشَّقاءِ لِبَنِي البَشَرِ (يُنظَر: عَكاشة، ٢٠١١، ص٦٥).

ثُمَّ يَسْتَمِرُّ في نَسْجِ صورةِ الحَذفِ –الفَقْدِ بِوصْفِ الحمامِ بالوفاءِ، اعتِقادًا منهُ أنَّ هديلَ الحَمامِ ما هوَ إلَّا بُكاءٌ عَلى أبيهِنَّ الأوَّلِ (الهَدِيلِ)، وَحينَ ذَكَرَ هَلاكَ الهَديلِ فِي الزَّمنِ المَاضِي حَذَفَ الياءَ من لَفظِ (الخالِي) في قَولِهِ:

ما نَسيتُنَّ هالِكًا في الأوانِ الخالِ أَوْدَى مِنْ قَبْلِ هُلْكِ إِيادِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٩٨١)

وإنَّما حَذَفَ الياءَ مِنْ لَفظِ (الخالِ) لِأَنَّ الأوانَ الذي مَضى وخَلا نَقَصَ مِنْ عُمْرِ الحَياةِ وَمَنِيَ إلى غَيْرِ رَجْعَةٍ.

ثُمَّ انظُرْ إلى المَعَرِّيِّ في حَثِّهِ على عَدَمِ النَدبِ وَالبُكاءِ عَلى أَبِي حَمْزَةَ الفَقيهِ كَيْفَ مالَ في الاستعمالِ اللغويِّ إلى التنكيرِ دونَ التعريفِ، وهو حَذْفٌ مَعْنَوِيٌّ في الكلامِ حينَ تَصويرِ عَدَمِ جَدْوى الأسَفِ أوِ العَويلِ عَلى المَيِّتِ، مَهْما اجتَهَدَ الإنْسانُ فِيهِ وأَسْرَفَ، أَوَرَدَ هذا في بيتٍ جَعَلَ فيهِ كُلَّ أَسْمائِهِ نَكِراتٍ، باستثناءِ الضميرِ المعرفةِ المسبوقِ بِنَفْيٍ لِيَكْتَمِلَ الإشعارُ بالنَّقْصِ وعدمِ الجدوى، وَرَدَ ذَلكَ فِي قَوْلِهِ:

أَسَفٌ غَيْرُ نافِعٍ واجْتِهادٌ لا يُؤَدِّي إلى غَناءِ اجْتِهادِ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٩٩١)

٢. **الحَذْفُ يُعادِلُ فُقدانَ الأملِ في بُلوغِ الهَدَفِ:**

يقولُ المعرِّيُّ في وَصْفِ الرِّحلةِ إلى المَمْدوحِ:

مُواصِلَةً بِها رَحْلِي كَأَنِّي مِنَ الدُّنيا أُريدُ بِها انْفِصالا

سَأَلْنَ: فَمُلْتُ مَقْصِدُنا سَعيدٌ فَكانَ اسْمُ الأميرِ لَهُنَّ فالا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٤١)

يَصِفُ الشَّاعِرُ رِحْلَتَهُ الشَّاقَّةَ إلى المَمْدوحِ، وَهُوَ فِي أَثْناءِ رِحْلَتِهِ يُكَلِّفُ رَحْلَهُ فَوقَ طاقَتِها حَتَّى كَأَنَّهُ يُريدُ أَنْ يُخْرِجَها مِنَ الدُّنيا، وَفِي هذهِ الحالِ مِنَ اليَأْسِ والإرْهاقِ تَسأَلُ الشَّاعِرَ رَحْلُهُ عَنْ هَدَفِهِ الَّذي طالَ انْتِظارُهُ، ومِنْ شِدَّةِ يَأْسِها، وفُقْدانِ أَمَلِها في الوصولِ إلى الهَدَفِ، جاءَ حَذْفُ جُملَةِ الاستِفْهامِ مُعادِلًا لَفْظِيًّا لِفُقْدانِ الأَمَلِ هذا، وفي المُقابِلِ يَكونُ الحَذْفُ مُناسِبًا لِمُعاجَلَةِ الشَّاعِرِ بِإفراحِ رَحْلِهِ وَبَثِّ الأَمَلِ في نَفْسِها قَبْلَ انْهِيارِها، فَبادَرَ بِإجابَةِ السُّؤالِ قَبْلَ التَّلَفُّظِ بِهِ.

٣. **الحَذْفُ سُرْعَةُ الحَرَكَةِ فِي احْتِدامِ القِتالِ:**

تَطاعَنُ حَوْلَهُ الفُرْسانُ حَتَّى كَأَنَّ الماءَ مِنْ دَمِهِم عُقارُ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٨١٩)

جَاءَ حَذْفُ حَرْفِ النَّاءِ مِنَ المُضارِعِ (تَطاعَنُ) للدِّلالةِ على سُرْعَةِ الحَرَكَةِ بينَ المُتَقاتِلينَ، وهذا يُشيرُ إلى شِدَّةِ احتِدامِ المَعْرَكةِ، وقوَّةِ الالتِحامِ وقُرْبِهِ بينَ المُتَحارِبينَ، وهذا الوصفُ أَبْلَغُ في تَصويرِ قُوَّةِ الممدوحِ وبُطولَتِهِ، تلكَ البُطولَةُ التي لَمْ تَكُن في معركةٍ سَهْلَةٍ، بل إنَّ تَفَوُّقَ الممدوحِ ظَهَرَ جَلِيًّا رَغْمَ اشتدادِ القِتالِ.

٤. **الحَذْفُ نُقصانُ القيمةِ:** يَقولُ المعرِّيُّ في وَصْفِ نِساءٍ ماتَ عنهنَّ آباؤهُنَّ وَأَزواجُهُنَّ فبدأنَ بِبَيْعِ أَسْلِحَةِ أَقْرِبَائِهِنَّ لِعَدَمِ حاجَتِهِنَّ إلى السلاحِ:

يَبِعْنَ تُراثَ آباءٍ كِرامٍ وَيَشْرِينَ الحُجولَ أَوِ الحِجالا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٥٦)

كانَ لِلمعرِّيِّ أن يستخدِمَ الفِعْلَ (يَشْتَرِينَ) في مُقابِلِ الفِعْلِ (يَبِعْنَ)، غيرَ أَنَّهُ عدلَ إلى الفِعلِ الأقلِّ حَرْفًا؛ لأنَّ في فِعْلِ النِّساءِ انْتِقاصًا مِنْ إِرْثِ أزواجِهِنَّ وأَهْلِهِنَّ، تِلكَ النساءُ اللَّائِي ماتَ أزواجُهنَّ فِي المَعْرَكَةِ، وبَقينَ بلا رِجالٍ يَحْمونَهُنَّ؛ فَعَمَدْنَ إلى بَيْعِ أَسْلِحَةِ رِجالِهنَّ القَتلى، وشِراءِ أَغراضِ الزينةِ لهُنَّ؛ حَتَّى يُطْمَعَ بِهِنَّ فَيُنْكَحْنَ، فَاسْتَبْدَلْنَ بالسِّلاحِ الذي هو رمزُ العِزَّةِ والكرامةِ الحُليَّ والزِّينَةَ، وهنَّ ما زِلْنَ في صَدمةِ الفَقْدِ لآبائِهِنَّ وَأَزْواجِهِنَّ، ولَمَّا كانَ في هذا التصرُّفِ ابتِذالٌ مِن قَدْرِ النِّساءِ، وانتِقاصٌ مِنْ كَراماتِهِنَّ ووفائِهِنَّ، جاءَ الشَّاعِرُ بالفِعلِ الدَّالِّ على تَصَرُّفِهِنَّ (يَشْرِينَ) مَنقوصَ الحَرْفِ عَنْ فِعْلِ الشِّراءِ (يَشتَرِينَ)، كأَنَّهُ يَقولُ لَهُنَّ: خَسِرْتُنَّ في أَثناءِ سَعْيِكُنَّ للكَسْبِ.

٥. **الحَذْفُ لِإبرازِ تَفَوُّقِ المُقابِلِ المَذكورِ فيهِ:**

يَقولُ في الحِكْمَةِ؛ للدِّلالَةِ على تَفَوُّقِ القائِدِ قوَّةً وحِكْمَةً:

وَمَنْ يُذْمِمْ عَلى بَلَدٍ بِسَوْطٍ فَقَدْ أَمِنَ المُثَقَّفَةَ النِّهالا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٦٢)

وهنا نَلْحَظُ أَنَّ هُناكَ حَذْفًا يُقابِلُهُ ذِكْرُ فيما يَتَعَلَّقُ بآلَتَي السِّلاحِ المَذكورَتَيْنِ في البيتِ؛ فِلِماذا حَذَفَ أل التعريفِ من (سَوْطٍ)، وأَثْبَتَها في (المُثَقَّفَة) أي الرماحُ المصنوعةُ مِنْ عودِ النِّقافِ؟ هذهِ المفارقةُ التي أوجَدَها المَعَرِّيُّ بَيْنَ ذِكرِ أل التعريفِ مع (سَوْطٍ) وَحذفِها معَ (سَوْطٍ) تُناسِبُ المعنى الذي قَصَدَهُ المعرِّيُّ تَمامًا؛ فالسَّوْطُ مِنْ أَضْعَفِ الأسلِحةِ وأَهوَنِها؛ لِذا جاءَ مُنَكَّرًا في مُقابِلِ تعريفِ الرُّمحِ الذي هوَ مِنْ أَخْطَرِ الأسلِحةِ وأهمِّها في ذلكَ الزمنِ.

هذا مِنْ جِهَةٍ، ومِنْ جِهَةٍ أُخْرى جاءَتْ هذه المفارَقَةُ خادِمَةً معنى البيتِ الذي قَصَدَهُ المعرِّيُّ في اتِّجاهِ مَدحِ القائِدِ ورَفْعِ شَأْنِهِ عاليًا؛ فهو يَبْسُطُ الأمنَ والأمانَ على البلدِ بِمُجَرَّدِ سَوطٍ نَكِرَةٍ لا قيمةَ لَهُ في القِتالِ، فَيَذْبُّ –بالتَّرْهيبِ والمهابةِ- عَنْ هَذا البَلَدِ المَصائِبَ والشُّرورَ مِنَ الأَعْداءِ، تِلكَ المصائِبُ الَّتي آلَتُها الأسْلِحَةُ الحَطيرَةُ كالرمحِ والسَّيْفِ.

٦. **الحَذْفُ للإشعارِ بِوضَاعَةِ المحذوفِ وَشَيْنِهِ:**

قَالَ يَصِفُ ما تَفْعَلُهُ الخَيْلُ وَالفُرْسانُ بِنِساءِ المهزومينَ:

يُغادِرْنَ الكَواعِبَ حاسِراتٍ يُنِلْنَ مِنَ العُداةِ مَنِ اسْتَنالا

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٥٢)

والفعلُ أَنالَ بِمَعنى أَعطى مُتَعَدٍّ في الأصلِ إلى مفعولينِ، غيرَ أنَّ أَبَا العَلاءِ حَذَفَ المَفْعولَ الثَّانِي؛ لأنَّ هؤلاءِ النِّساءَ اللَّائي هُزِمَ أهلُهُنَّ صِرْنَ مِنَ الضَّعفِ والذُّلِّ والهوانِ بِحَيثُ لَمْ يَعُدْ بِمقدورِهِنَّ أنْ يَمنَعْنَ أحدًا إنْ طَلَبَ مِنْ أنفُسِهِنَّ شَيْئًا، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ المَفعولِ الثَّانِي مُشْعِرًا بِمقدارِ الحَرَجِ والعَيْبِ الَّذي تَشْعُرُ بِهِ تِلْكَ النِّساءُ المَغْلوباتُ على أَمْرِهِنَّ، وهذا الشعورُ الأليمُ وصَلَ السَّامِعَ بِفَضلِ حَذفِ ما معناهُ هَتْكُ أعراضِهِنَّ، فيُقَدِّرُ السَّامعُ المفعولَ المحذوفَ في ظِلِّ حالةِ الانكسارِ والمهانةِ التي تُحاصِرُ نِساءَ المهزومينَ.

٧. **الحذفُ لِنَفادِ الرغبةِ في اختِصارِ الزمنِ:**

وحينَ يَطلُبُ المعرِّيُّ الموتَ يَطْلُبُهُ بِإلحاحٍ شَديدٍ ورغبةٍ كبيرةٍ تَشي بِفُقدانِ الصبرِ في انتِظارِهِ، فَيَحذِفُ المفعولَ بِهِ في فِعْلِ طَلَبَ الموتِ (زُرْ) وهو في الأصلِ متعدٍّ إلى المفعولِ؛ لِيُعادِلَ حَذْفُهُ حَذْفَ الصَّبْرِ في نَفْسِهِ الزَّاهِدَةِ في الحَياةِ أيَّما زُهدٍ، انْظُرْ إليهِ في قَولِهِ:

فَيا مَوْتُ زُرْ إِنَّ الحَياةَ ذَميمَةٌ وَيا نَفْسُ جِدِّي إِنَّ دَهْرَكِ هازِلُ

(المعري، ١٩٨٧م، ص ٥٣٨)

ويُقابِلُ هذا الحَذْفَ بِحَذفِ شِبْهِ الجُمْلَةِ مِن عَجُزِ البَيْتِ مَعَ الفعلِ (جِدِّي)؛ فالمعنى جِدِّي في طَلَبِ الموتِ، وما الحَذفُ هُنا إلَّا مُعادِلٌ لَفْظِيٌّ للرغبَةِ في اختِصارِ الزمنِ في طَلَبِ الموتِ الذي يَجِدُهُ أبو العَلاءِ راحةً مِنْ حَياةٍ لَمْ يَجِدْ فيها ما يُرَغِّبُهُ بِها.

الخاتِمَةُ:

بَعْدَ اسْتِقراءِ نَماذِجِ الحَذْفِ في شِعْرِ المَعَرِّيِّ يَستَطيعُ الباحِثُ أَنْ يَلمَحَ الاستنتاجاتِ الآتيةَ:

١. وَقَعَ الحذفُ في شِعْرِ المعرِّيِّ في كُلِّ أجزاءِ الكلامِ العربيِّ: في الحركةِ والحرفِ والكلمةِ والتركيبِ، كما شَمَلَ الحذفُ مُعْظَمَ أركانِ الكلامِ العربيِّ وأبوابِهِ في الجملِ الاسميَّةِ والفِعليةِ، كالحذفِ في المبتدأ والخبرِ، والفعلِ والفاعلِ والمفعولِ بِهِ، والمنصوباتِ، وشبهِ الجملةِ، كما اتَّسَعَ الحذفُ لِيَقَعَ في الأساليبِ اللغويَّةِ كالشرطِ والاستفهامِ والنِّداءِ وغيرِها.

٢. تنوَّعَتْ أغراضُ الحذفِ عندَ المعرِّيِّ بينَ الضرورةِ الشِّعْريَّةِ، والإيجازِ، والتخفيفِ، والتَّوَسُّعِ، غيرَ أَنَّ اللافتَ أَنَّ كثيرًا مِنْ مواطِنِ الحذفِ في شِعْرِهِ وَقَعَتِ استِنادًا إلى أَثَرٍ دِلالِيٍّ نَشَكَّلَ في النَّسيجِ البِنائِيِّ للجُمَلِ الشِّعْرِيَّةِ عند أبي العَلاءِ، ولعلَّ هذا العُمقَ في الانزِياحِ اللغويِّ في شِعْرِهِ مَرَدُّهُ إلى التكوينِ الفِكريِّ والفلسفِيِّ العميقِ الذي اتَّسَمَ بِهِ أبو العلاءِ، فانعَكَسَ في نظرتِهِ إلى الكونِ والوجودِ، كما انعَكَسَ في البناءِ اللغويِّ وسِماتِهِ في شِعْرِهِ، كُسِمَةِ الحذفِ التي ناقَشَها البحثُ.

٣. كانَتْ بَعْضُ مواضِعِ الحَذفِ مَثارَ جدلٍ واختِلافٍ بَيْنَ عُلماءِ اللغةِ والنحوِ في سَعْيِهِم لِتوجيهِ الحذفِ وتبيانِ قَرائِنِهِ، والحُكْمِ على قَبولِهِ، أو رَدِّهِ وتقديرِ مُضْمَرٍ؛ تَلافِيًا لِوُقوعِهِ في بَعْضِ الأركانِ الأساسيَّةِ في الجملةِ العربيَّةِ.

٤. يَرى الباحِثُ أَنَّهُ يُمكِنُ البناءُ على هذا البحثِ لِمزيدٍ منَ الدراساتِ الأكثرَ شُمولًا في شِعرِ المعرِّيِّ في بابِ الحذفِ، خصوصًا في السياقاتِ الدِّلاليَّةِ في شِعْرِهِ.

٥. يَرى الباحِثُ أَنَّ كتابَ سِقطِ الزَّنْدِ وشُروحَهُ يَشتَمِلانِ على كثيرٍ من القضايا اللغويةِ والبلاغيَّةِ في غيرِ بابِ الحذفِ، يُمكن الاعتمادُ عليها في إنشاءِ دراساتٍ عديدةٍ حولَ شِعرِ أبي العلاءِ المعرِّيِّ.

٦. كَانَتْ لِبَعْضِ مَوَاطِنِ الحَذْفِ فِي شِعْرِ المَعَرِّيِّ أَغْرَاضٌ دِلاليَّةٌ، تَعْكِسُ مَضَامِينَ مَعْنَوِيَّةً كَامِنَةً فِي نَفْسِ الشَّاعِرِ وَفِكْرِهِ؛ فَجَاءَ اللَّفْظُ بِالحَذْفِ لِيُنْبِئَ عَنْ هَذِهِ المَعانِي الدِّلالِيَّةِ الَّتِي تَشْغَلُ فِكْرَ الشَّاعِرِ، وَتَشْكُلُ لا

وغْيَةُ.

التوصيات

١. اظهرت

الإقتراحات

١. إجراء

المراجع العربية

١. القرآن الكريم
٢. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد.(٢٠٠١م). تهذيب اللغة. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٣. الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (١٩٩٦م). شرح الرضي على الكافية. بنغازي: جامعة قاريونس.
٤. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد.(١٩٩٨م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. بيروت: دار الكتب العلمية.
٥. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف.(٢٠٠٩). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. بيروت: دار القَلَم، دمشق (الأجزاء ١-٥)، الرياض: كنوز إشبيليا الأجزاء (٦-١١).
٦. البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد. (١٩٦٤م). ديوان البحتري. القاهرة: دار المعارف.
٧. البغدادي، عبد القادر بن عمر. (١٩٩٧م). خزانة الأدب ولب لباب لِسان العرب. القاهرة: مكتبة الخانجي.
٨. ابن الأنباري، أبو البركات محمد بن القاسم. (١٩٩٩م). أسرار العربية. بيروت: دار الأرقم.
٩. ابن الأنباري، أبو البركات محمد بن القاسم.(١٩٦١م). الإنصاف في مسائِلِ الخلافِ. القاهرة: مطبعة السعادة.
١٠. ابن الأنباري، أبو البركات محمد بن القاسم. (١٩٨٥م). نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي. الزرقاء: مكتبة المنار.
١١. ابن جِنِّي، أبو الفتح عثمان. (١٩٥٢م). الخصائص. القاهرة: دار الكتب المصرية.
١٢. ابن الشجري، ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة. (١٩٩١م). أمالي ابن الشجري. القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٣. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن. (١٩٨٠م). ضرائر الشعر. بيروت: دار الأندلس.
١٤. ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٨٢م). شرح الشافية الكافية. دمشق: دار المأمون للتراث.
١٥. ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٩٠م). شرح التسهيل. القاهرة: دار هجر
١٦. ابن منظور محمد بن مكرم. (١٤١٤ه). لسان العرب. بيروت: دار صادر..
١٧. ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (١٩٨٥م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. دمشق: دار الفكر.
١٨. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن يعيش الموصلي. (٢٠٠١م). شَرح المفصل للزمخشري. بيروت: دار الكتب العلمية.
١٩. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (١٩٩٢م). دلائِل الإعجاز. القاهرة: مطبعة المدني.
٢٠. جمعة، حسين. (٢٠١١م). الاغتراب في حياة المعري وأدبه. مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد السابع والعشرون، (١٧-٧٤)
٢١. الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٩٨٧م). تاج اللغة وصحاح العربية. بيروت: دار العلم للملايين.
٢٢. حسين، طه. (١٩٦٥م). تعريف القدماء بأبي العلاء. تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.
٢٣. الحلبي، أبو الفضل محب الدين بن المحب. (١٤٢٨ه). تهذيب القواعد بشرح تسهيل الفوائد القاهرة: دار السلام.
٢٤. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. (٢٠٠٩م). تفسير الكشاف. بيروت: دار المعرفة.
٢٥. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. (١٩٩٣م). المفصَّلُ في صَنعةِ الإعراب. بيروت: مكتبة الهلال.
٢٦. السِّلَفي، أبو طاهر أحمد بن محمد. (١٩٩٣م). معجم السفر، تحقيق: عبد الله البارودي. بيروت: دار الفكر.
٢٧. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٨٨م). الكتاب. القاهرة: مكتبة الخانجي.
٢٨. صَبَّان، محمد بن علي. (١٩٩٧م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لِألفية ابن مالك. بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٩. عرار، مهدي. (٢٠٠٢م). اللغة الشعرية عند المعري بين الشاعر القاصد والأسلوبي الراصد: مغاني اللوى نموذجًا، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، العدد الثالث، المجلد الرابع والعشرون، (١٣-٤٢)
٣٠. عُكاشة، رائد. (م٢٠١١). رؤية العالم عند المعري: دراسة أسلوبية لداليته. مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد الخامس، (٣٧-٩٦).
٣١. الفراء، أبو زكريًّا يحيى بن زياد. (١٩٨٣م). معاني القرآن. بيروت: دار عالم الكتب.
٣٢. المرادي، أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم. (٢٠٠١م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك. القاهرة: دار الفكر العربي.
٣٣. المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله. (١٩٨٧م). شروح سقط الزند، شرح: التبريزي، والبطليوسي، والخوارزمي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٣٤. المعرِّي، أبو العلاءِ أحمد بن عبد الله. (١٩٢٤م). اللزوميات، تحقيق: أمين الخانجي. القاهرة: مكتبة الخانجي.

References translated to Arabic:

I. The Holy Quran
II. Al-Azhari, Abu Mansour Muhammad bin Ahmed. (2001 AD). Language refinement. Beirut: House of Revival of Arab Heritage.
III. Al-Astrabadi, Radhi Al-Din Muhammad Ibn Al-Hassan. (1996 AD). Explanation of Al-Radi Ibn AlHajb. Benghazi: University of Benghazi.
IV. Al-Ashmouni, Abu Al-Hassan Ali bin Muhammad (1998 AD). Explanation of Ashmoni on the Millennium Ibn Malik. Beirut: House of Scientific Books.
V. Andalusian, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf. (2009). Appendix and supplement to explain the book facilitation. Beirut: Dar Al-Qalam, Damascus (Parts 1-5), Riyadh: Treasures of Seville, Parts (6-11).
VI. Al-Buhtri, Abu Aubaida Al-Walid bin Ubaid. (1964 AD). Diwan Al-Buhtri. Cairo: Dar El Maaref.
VII. Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Omar. (1997 AD). The treasury of literature and the core of the Arabs tongue. Cairo: Al-Khanji Library.
VIII. Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat Muhammad bin al-Qasim. (1999 AD). Arab Secrets. Beirut: Dar Al-Arqam.
IX. Ibn Al-Anbari, Abu Al-Barakat Muhammad bin Al-Qasim (1961 AD). Equity in matters of dispute. Cairo: Al-Saada Press.
X. Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat Muhammad bin al-Qasim. (1985 AD). The Walk of the Alba in the Classes of Writers, Posted by: Ibrahim Al-Samarrai. Zarqa: Al-Manar Library.
XI. Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman. (1952 AD). Properties. Cairo: The Egyptian Library.
XII. Ibn Al-Shajri, Ziauddin Hibat Allah bin Ali bin Hamzah. (1991 AD). Amali Ibn Al-Shajri. Cairo: Al-Khanji Library.
XIII. Ibn Asfour, Abu al-Hassan Ali bin Mu'min. (1980 AD). Poetry woes. Beirut: Dar Al-Andalus.
XIV. Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah. (1982 AD). Adequate cathartic explanation. Damascus: Al-Mamoun Heritage House.
XV. Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah. (1990 AD). Explanation of aperient. Cairo: Dar Hajar.
XVI. Ibn Manzoor Muhammad bin Makram. (1414 AH). Arabes Tong. Beirut: Dar Sader.
XVII. Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf. (1985 AD). Mughni Al-Labib on the Books of Al-A'rib - - Dar Al-Fikr.
XVIII. XVIII. Ibn Ya'ish, Abu al-Buqa ', Ya'ish ibn Ya'ish al-Musli (2001 AD). Detailed explanation of al-Zamakhshari. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah Publishing House.
XIX. Al-Jarjani, Abdul Qaher bin Abdul Rahman. (1992 AD). Evidence of miracles. Cairo: Al Madani Press.
XX. Juma, Hussein. (2011 AD). Alienation in the life and literature of Al-Maari. Damascus University Journal, Issue 1, Volume Twenty-Seven, (17-74).
XXI. Al-Gohary, Ismail bin Hammad. (1987 AD). Crown language and Arabic Sahih. Beirut: Dar El Ilm Lilmalayin.
XXII. Hussein, Taha. (1965 AD). Introducing the ancients to Abu Ala. Edited by: Mostafa El-Sakka and others, Cairo: The National Publishing House.
XXIII. Al-Halabi, Abu Al-Fadl Moheb Al-Din Bin Al-Moheb. (1428 AH). Refining the rules by explaining the facilitation of benefits Cairo: Dar Al-Salam.
XXIV. Zamakhshari, Jarallah Mahmoud bin Omar. (2009 AD). Tafsir al-Kashshaf on the truths of the revelation and the eyes of gossip in the faces of interpretation. Beirut: Dar Al Marefah.
XXV. Zamakhshari, Jarallah Mahmoud bin Omar. (1993 AD). The detailed in syntax workmanship. Beirut: Al-Hilal Library.
XXVI. The Salafi, Abu Taher Ahmed bin Muhammad. (1993 AD). The Dictionary of Travel, edited by: Abdullah Al-Baroudi. Beirut: Dar Al Fikr.
XXVII. Sebwayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar. (1988 AD). the book. Cairo: Al-Khanji Library.
XXVIII. Sabban, Muhammad bin Ali. (1997 AD). The footnote of al-Sabban on the explanation of al-Ashmuni by the millennium Ibn Malik. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.
XXIX. Arar, Mahdi. (2002 AD). The poetic language of al-Ma'ari between the intended poet and the observant stylistic: the singer of al-Liwa as a model, Al-Baath University Journal for Human Sciences, Issue Three, Volume Twenty Four, (13-42).
XXX. Okasha, Raed. (M 2011). Seeing the World at Al-Ma'ari: A Stylistic Study of Its Dalmatians Umm Al-Qura University Journal of Language Sciences and Literature, No. 5, (37-96).
XXXI. AlFura, Abu Zakaria Yahya bin Ziyad. (1983 AD). Meanings of the Qur'an. Beirut: World Book Publishing.
XXXII. Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din al-Hasan bin Qasim. (2001 AD). Clarification of the aims and paths by explaining the Alfiya bin Malik Cairo: Dar ElFiker Al-Arabi.
XXXIII. Al-Maari, Abu Al-Ala Ahmed bin Abdullah. (1987 AD). Explanations of the fall of the ulna, explanation: al-Tabrizi, al-Battaliusi, and al-Khwarizmi. Cairo: General Egyptian Book Organization.
XXXIV. Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din al-Hasan bin Qasim. (2001 AD). Clarification of the aims and paths by explaining the Alfiya bin Malik Cairo: El Khanji Library.